المجلة العلمية التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg

أثر رأس المال البشرى، الجودة المؤسسية، الإنفاق الحكومى، الإستثمار الأجنبى المباشر على معدل الفقر: منظور دولى

إبراهيم مسعد الأطروش
أستاذ الإقتصاد المشارك كلية التجارة – جامعة طنطا

تاريخ النشر الالكتروني: يونيو 2024

للتأصيل المرجعي: الأطروش ، ابراهيم مسعد. **أثر رأس المال البشرى، الجودة المؤسسية، الإنفاق الحكومى، الإستثمار الأجنبى المباشر على معدل الفقر: منظور دولى، المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، المجلد ٤٤ (2) 517-545 .

المعرف الرقمي:10.21608/caf.2024.362005

أثر رأس المال البشرى، الجودة المؤسسية، الإنفاق الحكومى، الإستثمار الأجنبى المباشر على معدل الفقر: منظور دولى

إبراهيم مسعد الأطروش
أستاذ الإقتصاد المشارك كلية التجارة – جامعة طنطا

تاريخ المقال :
تم استلامه في3 مايو 2024 ، وتم قبوله في 15 يونيو 2024، وهو متاح على الإنترنت يونيو 2024

المستخلص

الغرض– تهدف الدراسة لقياس أثر رأس المال البشرى(HC)، الجودة المؤسسية (IQ) ، الإنفاق الحكومى(GE) ، الإستثمار الأجنبى المباشر(FDI) على معدلات الفقر (POV) ومؤشرات التنمية المالية. تبحث الدراسة أيضًا العلاقة بين الفقر، FD.

التصميم / المنهجية – تشمل الدراسة 142 دولة مقسمة إلى متقدمة وناشئة ونامية وأقل نموا من 1995 إلى 2021. تم إستخدام العديد من الأساليب القياسية مثل اختبارات جذور الوحدة من الجيل الأول والثانى، وطريقة مجمع متوسط المجموعات/الإنحدار الذاتى المبطأ PMG/ARDL ونموذج Dumitrescu Hurlin للسببية.

النتائج–تشير نتائج الدراسة إلى أن أى تحسن فى FDI، HC ، IQ وإنخفاض معدلات التضخم يؤدى إلى الحد من الفقر في المجموعات محل الدراسة. كما أن زيادة مؤشرات IQ، GE تؤدى لزيادة معدلات الفقر فى بعض مجموعات الدول وخفضها فى مجموعات أخرى. أما بالنسبة لتأثير المتغيرات المستقلة على FD ، فإن زيادة GDP وتحسن HC وتحسن IQ وإنخفاض معدلات التضخم والفقر تعزز مؤشرات FD. على النقيض، فإن الزيادة فى GE تؤدى إلى تعزيز FD لبعض مجموعات الدول وتقليل FD لمجموعات أخرى. أما بالنسبة لتأثير متغيرات الدراسة على الناتج ، فإن التطور فى معدلات FD ، IQ وانخفاض معدلات الفقر يؤدى لزيادة الناتج. على النقيض، فإن تأثير FDI ، GE ،HC، ومعدلات التضخم على الناتج إيجابى لبعض مجموعات الدول وسلبى لمجموعات أخرى. كما تكشف نتائج إختبار السببية عن علاقات ثنائية الإتجاه أو أحادية الإتجاه بين متغيرات الدراسة.

الإسهام / الإضافة– تميزت الدراسة بشمولها على 142 دولة موزعة على جميع مناطق العالم ومقسمة إلى متقدمة وناشئة ونامية وأقل نموا للفترة من 1995 إلى 2021. وتبحث الدراسة فى العلاقة التبادلية بين الفقر، FD مقسمة إلى نموذجين في ظل وجود GE ، FDI ، IQ ، HC ومعدل التضخم ومن ثم فإن السياسات المتبعة ينبغى أن تركز على أهمية دور مؤشرات FD ، HC ، FDI ، الإنفاق الحكومى الكفؤ والفعال، وخفض معدلات التضخم للحد من معدلات الفقر بالأخص فى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان النامية.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التنمية المالية، رأس المال البشرى، الإستثمار الأجنبى المباشر، الإنفاق الحكومى.

1. المقدمــة

ممالا شك فيه أن الحد من معدلات الفقر يعتبر أحد أهم الأهداف لجميع دول العالم على حد سواء ولكنه يعد أيضًا من المهام الصعبة التي تواجه الدول منخفضة الدخل والدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية. فإستنادًا إلى تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام Sustainable Development Goals 2023 Report (SDGs) 2023، شهد الفقر المدقع للشخص الذى يعيش على أقل من 2.15 دولارًا يوميًا وفقًا لتعادل القوة الشرائية لعام 2017، انخفاضًا كبيرًا فى العقود الأخيرة. ومع ذلك، فإن وتيرة الحد من الفقر ليست على المستوى المأمول. فعلى الرغم من إنخفاض معدل الفقر المدقع من 10.8% في عام 2015 إلى 8.4% في عام 2019، بلغ متوسط معدل الانخفاض السنوى 0.54 نقطة مئوية بين عامى 2015 ،2019 أى أقل من نصف معدل 1.28 نقطة مئوية المسجل بين عام 2000 ،2014. كما ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 724 مليون شخص متجاوزًا توقعات ما قبل كوفيد 19 بمقدار 90 مليونًا وعكس ما يقرب من ثلاث سنوات من التقدم فى الحد من الفقر. إلا أن معدل الفقر المدقع قد إنخفض من 9.3 في المائة في عام 2020 إلى 8.8 فى المائة في عام 2021. وتتباين معدلات الفقر داخل بلدان مجموعات دول الدراسة حيث شهدت 41 فى المائة من البلدان المنخفضة الدخل معدلات فقر أعلى فى عام 2021 مقارنة بعام 2020، في حين شهدت الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل معدلات فقر أعلى فى عام 2021 مقارنة بعام 2020. بينما شهدت أيضا بلدان الدخل المتوسط المرتفع Upper-middle income countries زيادة بنسبة 13 فى المائة خلال نفس الفترة. كما أدى الصراع في أوكرانيا إلى زيادة تكاليف المعيشة مما أثر بشكل مباشر على الفقراء بوجه خاص فى جميع أنحاء العالم . علاوة على ذلك، فإن التغيرات المناخية شكلت تهديدات كبيرة لسياسات الحد من الفقر. ومن المتوقع أن يشير ذلك إلى أن 8.4 في المائة من سكان العالم أو حوالى 670 مليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع وأغلبهم فى أفريقيا جنوب الصحراء.

وقد أولى العديد من الباحثين إهتمامهم لفهم دوافع التخفيف من حدة الفقر مثل أثر مؤشرات التنمية المالية وأثر زيادة معدلات النمو الإقتصادى فى الحد من معدلات الفقر. فوفقا Appiah-Otoo and Song (2021a) فإن التنمية المالية تساهم فى الحد من معدلات الفقر بالطرق التالية: تسهل التنمية المالية حصول الفقراء على الائتمان من خلال معالجة عدم تناسق المعلومات والحد من تكاليف الاقتراض المفرطة. كما تساعد التنمية المالية الفقراء على بدء مشاريع صغيرة باستخدام مدخراتهم أو الأموال المقترضة، مما يتيح لهم الوصول بشكل أكبر إلى الخدمات المالية، تعزيز فرص العمل، تحسين دخل الأسر، وبالتالي القضاء على الفقر. وأخيرا، تعمل التنمية المالية على تسهيل إدارة المخاطر، مراقبة الشركات، تخصيص الموارد للمشاريع الإستثمارية، تيسير التجارة، الإبداع وكل هذا يعمل بشكل غير مباشر على تخفيف حدة الفقر أو مايسمى بنظرية التدفق أو الإنتشار Trickle-down Theory. ويبين Inoue (2017) أن التنمية المالية والتحويلات المالية يساعدان في الحد من الفقر في البلدان النامية. ومع ذلك، فقد وثق الباحثون المعاصرون أيضًا أن التنمية المالية قد تزيد من معدلات الفقر عندما تكون تكلفة الاقتراض مرتفعة وعندما يؤدى ذلك إلى زيادة عدم المساواة في الدخل. ويرى Zhang and Ben Naceur (2018) أن أربعة من أصل خمسة أبعاد للتنمية المالية (إمكانية الوصول، والعمق، والكفاءة، والإستقرار) يمكن أن تقلل بشكل كبير من عدم المساواة والفقر. علاوة على ذلك، تؤدي عمليات التحرير المالى إلى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل والفقر. وأخيرا، فإن تطور القطاع المصرفي له التاثير الأكبر على توزيع الدخل من تطور سوق

الأوراق المالية. على العكس من ذلك، أثبت Jauch and Watzka (2016) أن التنمية المالية تزيد من عدم المساواة في الدخل لعينة مكونة من 138 دولة متقدمة ونامية. ووجد Haan et al. (2021) علاقة غير مباشرة بين التنمية المالية والفقر، حيث تؤدي التنمية المالية إلى زيادة الفقر لأنها تؤدي إلى المزيد من عدم العدالة فى توزيع الدخل، لكن انخفاض عدم العدالة فى توزيع الدخل يقلل من معدلات الفقر، لكنهم لم يجدو أى تأثير للنمو الإقتصادى وعدم الاستقرار المالى على معدلات الفقر. وتشير مثل هذه الاراء إلى أن الإختلافات فى مستويات الدخول أو الإختلافات بين المناطق قد يكون لها تأثير على معدلات الفقر لأنها تتعلق بمستويات مختلفة من المؤسسات. وبناء على ذلك، تعيد هذه الدراسة النظر في العلاقة بين التنمية المالية والفقر من خلال دراسة دور الإنفاق الحكومى، جودة المؤسسات، الموارد البشرية، والإستثمار الأجنبى المباشر.

من جهة أخرى قام North (1990) بتعريف المؤسسات بأنها "قواعد اللعبة في المجتمع" "rules of the game in a society" حيث يمكن للمؤسسات الفعالة أن تلعب دورا رئيسيا في التنمية المالية والإقتصادية للبلدان. ويرى Kaidi et al. (2018) وآخرون أن تأثير جودة المؤسسات على الحد من الفقر يختلف من مؤشر مؤسسى إلى آخر. كما خلصوا أيضًا إلى أن التنمية المالية لا تحسن من وضع الفقراء أو ان لها تأثير على الحد من الفقر. ووجد Singh (2021) أن مؤشرات جودة المؤسسات خاصة سيادة القانون لها تأثير إيجابى على القضاء على الفقر في دول البريكس. كما وجد أن النمو الإقتصادى له تأثير إيجابى على الحد من الفقر. ووجد Attanasio et al. (2017) وآخرون علاقة إيجابية بين نمو راس المال البشرى والحد من الفقر. كما وجد Olopade et al. (2019) وآخرون أن راس المال البشرى له تأثير إيجابى على الحد من الفقر حيث تؤدي زيادة راس المال البشرى إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادى والحد من الفقر. كما خلصت دراسة Masduki et al. (2022) وآخرون إلى أن جودة الإنفاق الحكومى يمكن أن تقلل من مستويات الفقر وتحسن راس المال البشرى. بينما وجد Anderson et al. (2018) وآخرون أنه لا يوجد دليل واضح على أن زياة الإنفاق الحكومى له تاثير فى الحد من الفقر فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويتفق هذا مع الرأي القائل بأن السياسة المالية تلعب دوراً محدوداً في إعادة التوزيع فى البلدان النامية مقارنة ببلدان منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD). بالإضافة إلى ذلك، وجدوا أن العلاقة بين الإنفاق الحكومى والفقرهى فى المتوسط أقل سلبية بالنسبة لبلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وأكثر سلبية بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى مقارنة بالمناطق الأخرى. كما وجد Perera and lee (2013) أن النمو الإقتصادى وجودة المؤسسات لهما تأثير إيجابى على الحد من الفقر فى 9 دول آسيوية نامية.

أما بالنسبة لتأثير الإستثمار الأجنبى المباشر على التخفيف من حدة الفقر، قام Magombeyi and Odhiambo (2018) بدراسة تأثير تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر على الحد من الفقر. ووجدوا أنه عند استخدام معدل وفيات الأطفال كمؤشر للحد من الفقر، يكون للإستثمار الأجنبى المباشر تأثير إيجابى على الحد من الفقر على المدى الطويل وتأثير سلبى على الحد من الفقر على المدى القصير. ومع ذلك، عندما يتم قياس الحد من الفقر بالإنفاق الإستهلاكى للأسر ومعدل العمر المتوقع، لا توجد علاقة مهمة بين الإستثمار الأجنبى المباشر والحد من الفقر.بينما وجد Shastri et al. (2022) أن تدفقات محفظة الأوراق المالية لها تأثير إيجابي على الحد من الفقر فى حين تفشل تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر فى التأثير على الفقر. وتبين نتائج إختبار السببية أن تدفقات محفظة الأوراق المالية تدعم أيضا التخفيف من حدة الفقر من خلال تحفيز النمو الإقتصادى والانفتاح التجارى.

وقام Topalli et al. (2021) بدراسة تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر على التخفيف من حدة الفقر. ووجدوا أن الإستثمار الأجنبى المباشر ساهم بشكل كبير فى الحد من الفقر في دول غرب البلقان. قام Akinlo and Dada (2021) بدراسة تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر والتدهور البيئى على الحد من الفقر في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وأظهرت النتائج أنه عندما تم قياس الحد من الفقر من خلال الإنفاق الاستهلاكى النهائي للأسر المعيشية، تبين أن التفاعل بين الإستثمار الأجنبى المباشر وتدابير التدهور البيئي فشل فى المساهمة فى الحد من الفقر. ومع ذلك، عندما يتم قياس الحد من الفقر من خلال مؤشر التنمية البشرية، تبين أن التفاعل بين الإستثمار الأجنبى المباشر والتدهور البيئي عزز الحد من الفقر. وعندما يُقاس الحد من الفقر بمعدل العمر المتوقع، فإن تفاعل الإستثمار الأجنبى المباشر والإنبعاثات الكربونية كان ضاراً بالحد من الفقر، في حين أن شروط تفاعل الإستثمار الأجنبى المباشر مع مقاييس التدهور البيئي الأخرى لم يكن لها أي تأثير على الحد من الفقر.

وتتميز الدراسة الحالية بالأتى: تبحث الدراسة فى العلاقة التبادلية بين الفقر، التنمية المالية فى ظل وجود الإنفاق الحكومى، الإستثمار الأجنبى المباشر، رأس المال البشرى، جودة المؤسسات. ومن ثم تحاول الدراسة إختبار الفروض التالية:1.هل يؤدى التفاعل بين التنمية المالية والنمو الإقتصادى ورأس المال البشرى وجودة المؤسسات للحد من معدلات الفقر؟ 2. هل تؤثرمعدلات الفقرعلى التنمية المالية ؟ 3.هل هناك علاقة تبادلية بين التنمية المالية ومعدلات الفقر؟ وتحاول الورقة أيضا الحد من الفجوة البحثية من خلال إستخدام عينة تشمل مجموعة متنوعة من 142 دولة من جميع أنحاء العالم تشمل فى ذلك الدول المتقدمة والناشئة والبلدان ذات الدخل المتوسط–المرتفع upper-middle income والبلدان ذات الدخل المتوسط– المنخفض lower-middle income والبلدان الأقل نموًا بحيث يمكن الحصول على رؤية واضحة للفقر فى مختلف البلدان للفترة من عام 1995 إلى عام 2021 . وإستخدمت الدراسة أيضا مؤشر مركب لرأس المال البشرى Human Capital Index (HC) يشمل مؤشرى الصحة والتعليم ثم إستخدام الوسط الهندسى للمؤشرين للحصول على مؤشر دقيق لرأس المال البشرى بدلا من إستخدام مؤشر التعليم فقط كمؤشر لرأس المال البشرى كما هو متبع فى غالبية الدراسات حيث أن تحسن الخدمات الصحية يمكن أن يسهم فى تحسن رأس المال البشرى. كما إستخدمت الدراسة مؤشر التنمية المالية الشامل Comprehensive FD Index والذى يتضمن مؤشر المؤسسات المالية ومؤشر الأسواق المالية ويغطى كل مؤشر منها (مؤشرات سهولة الحصول على الخدمات المالية، والعمق المالى، والكفاءة المالية) وليس المؤشرات التقليدية لقياس التنمية المالية مثل القروض المصرفية للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج ، الالتزامات السائلة كنسبة مئوية من الناتج ، أو مؤشرات سوق الأوراق المالية مثل القيمة السوقية للشركات المدرجة كنسبة مئوية من الناتج ، معدل الدوران كنسبة مئوية من الناتج .وتستخدم الدراسة أيضًا مؤشر جودة المؤسسات Institutional Quality (IQ) والمكون من ستة مؤشرات فرعية وهى: مكافحة الفساد، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، الإستقرار السياسي، الصوت والمساءلة. وأخيرًا، تستخدم الدراسة الإنفاق الاستهلاكى النهائى للأسر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كبديل للفقر وليس عدد الفقراء أونسبة عدد الفقراء لأن نسبة عدد الفقراء عند خط الفقر تختلف بالتأكيد ضمن مجموعة البلدان المستخدمة فى الدراسة والتي تختلف قيمتها فى البلدان المتقدمة عن قيمتها فى مجموعات الدول الأخرى. علاوة على ذلك، تم إستخدام الإنفاق الإستهلاكى النهائي للأسر نظرا لعدم توافر بيانات كاملة عن مقاييس الفقر الأخرى والتي تعتبر ظاهرة شائعة جدًا فى بعض البلدان النامية والدول الأقل نموا.

وتنقسم الورقة البحثية إلى الأقسام التالية: يغطى القسم الثاني مراجعة للدراسات السابقة ذات الصلة، يشتمل القسم الثالث على وصف للمنهجية والبيانات المستخدمة والنموذج. ويتضمن القسم الرابع النتائج التجريبية والتحليلات، بينما يتضمن القسم الخامس الملاحظات الختامية والمقترحات.

2. الدراسـات السابقة

يدور هذا الجزء فى المقام الأول حول الدراسات السابقة العملية التى تغطى العلاقة المتبادلة بين الفقر، والتمويل المالي، والنمو الإقتصادى والمتغيرات المستقلة مثل الإستثمار الأجنبى المباش FDI، HC، وIQ، وGE، ثم الدراسات التى تنطوى على تأثير التنمية المالية على الحد من الفقر. علاوة على ذلك، تركز الأدبيات بشكل أساسى على الدراسات التى تغطى مجموعات دول أو مجموعات محددة من البلدان مثل البلدان المتقدمة والناشئة والنامية والأقل نمواً.

2.1الدراسات المتعلقة بتأثير الإستثمارالأجنبى المباشر، جودة المؤسسات IQ، GE، HC على معدلات الفقر.

لدراسة تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر على الحد من الفقر في جنوب أفريقيا، قام Magombeyi and Odhiambo (2018) بإستخدام تقنية الانحدار الذاتى المبطأ (ARDL) للفترة 1980–2014. وتم استخدام ثلاثة مؤشرات للفقرعلى النحو التالي: الإنفاق الاستهلاكى للأسر، معدل وفيات الأطفال، معدل العمر المتوقع. وأظهرت النتائج أن تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر على الحد من الفقر حساس لمؤشر الفقر وعنصر الزمن ، سواء تم إجراء التحليل على المدى الطويل أو على المدى القصير. وفيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال، فإن للإستثمار الأجنبى المباشر تأثير إيجابي على الحد من الفقر على المدى الطويل وتأثير سلبي على الحد من الفقر على المدى القصير. ومع ذلك، فإن الإنفاق الاستهلاكي للأسر ومعدل العمر المتوقع لا يكشفان عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبى المباشر والحد من الفقر في جنوب أفريقيا على المدى القصير والطويل. قام Akinlo and Dada (2021) بدراسة تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر على الحد من الفقر والتدهور البيئي لتسعة وثلاثين دولة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى من عام 1986 إلى عام 2018. وأظهرت النتائج أنه عندما يتم قياس الحد من الفقر من خلال الإنفاق الاستهلاكى النهائى للأسر، فإن التفاعل بين الإستثمار الأجنبى المباشر وتدابير التدهور البيئى فشل فى المساهمة فى الحد من الفقر. وعندما يقاس الحد من الفقر بمؤشر التنمية البشرية، فإن التفاعل بين الإستثمار الأجنبى المباشر والتدهور البيئى يعزز الحد من الفقر. وعندما يقاس الحد من الفقر بمعدل العمر المتوقع، فإن تفاعل الإستثمارالأجنبى المباشروثانى أكسيد الكربون يضربالحد من الفقر، فى حين أن شروط تفاعل الإستثمار الأجنبى المباشر مع مقاييس التدهور البيئى الأخرى ليس لها تأثير على الحد من الفقر.

قام Topalli et al. (2021) بدراسة تأثير تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر على الفقر لست دول غرب البلقان إلى جانب متغيرات أخرى مثل مؤشر التنمية البشرية والفساد والإنفتاح التجارى والخصوبة للفترة من 2002 إلى2021 . وأظهرت النتائج أن الإستثمار الأجنبى المباشرساهم في إنخفاض معدلات الفقر لدول غرب البلقان.

قام Shastri et al. (2022) بدراسة تأثير الأشكال المختلفة لتدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر على الحد من الفقر لخمس دول فى جنوب آسيا للفترة من 1990 إلى 2017. وأظهرت النتائج أن تدفقات محفظة الأوراق المالية تظهر تأثيرا على إنخفاض الفقر فى حين أن تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر وتدفقات الديون لا تؤثر على

الفقر. وأظهرت نتائج السببية أن تدفقات محفظة الأوراق المالية تدعم أيضًا التخفيف من حدة الفقر من خلال تحفيز النمو الإقتصادى والانفتاح التجارى.

لدراسة تأثير جودة المؤسسات والمتغيرات الأخرى على الحد من الفقر فى آسيا، قام Perera and Lee (2013) بإستخدام بيانات تسعة بلدان نامية آسيوية للفترة من 1985 إلى 2009. وأظهرت النتائج أن النمو الإقتصادى يؤدى إلى الحد من الفقر. وفي حين تبين أن مؤشرات إستقرار الحكومة والقانون والنظام تؤدي إلى الحد من الفقر، كما أن الحد من مستوى الفساد والمساءلة الديمقراطية والجودة البيروقراطية تزيد من مستويات الفقر.

قام Kaidi et al. (2018) بإختبار تأثير التنمية المالية وجودة المؤسسات على الحد من الفقر لعدد 132 دولة للفترة من 1980 إلى 2014. وكشفت النتائج أن التنمية المالية لم تساهم فى تحسين وضع الفقراء، فى حين أن تأثير جودة المؤسسات على الفقر والتنمية المالية يعتمد على إختيار المؤشرات. قام Singh (2021) بدراسة العلاقة بين ظروف الحوكمة والحد من الفقر المطلق في دول البريكس من 1997 إلى 2011. وأظهرت النتائج أن مؤشر سيادة القانون قلل بشكل مباشر من الفقر فى دول البريكس. وتؤثر مؤشرات الحكم الأخرى على معدلات الفقر من خلال تأثيرات الدخل والتوزيع. وهذا يدعم التأكيد على أن الإمتثال الصارم لسيادة القانون هو شرط مهم للحد من الفقر. وحيث أن النمو الإقتصادى وحده، على المدى القصير، يسهم بشكل كبير بالحد من الفقر المطلق. وبالتالي، ينبغي لدول البريكس التركيز على قطاعات النمو التي تتبع سيادة القانون للقضاء على معدلات الفقر.

قام Appiah-Otoo et al. (2022) بدراسة تأثير جودة المؤسسات والتنمية المالية على الحد من الفقر في 16 دولة فى غرب إفريقيا للفترة 2002–2019. وأظهرت النتائج أن التمويل يقلل من الفقر؛ ومع ذلك، فإن ضعف جودة المؤسسات يقلل من التأثير الإيجابي للتمويل على الحد من الفقر. وتظهر الدراسة أن مؤشرات جودة المؤسسات التي يمكن عندها للائتمان المحلي وعرض النقود أن تقلل من الفقر هي سيادة القانون، جودة التنظيم، السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الإستقرار السياسى. وفيما يتعلق بتأثير الإنفاق الحكومى ورأس المال البشرى، قام Anderson et al. (2017) بدراسة تأثير GE على فقر الدخل. لقد أدركوا من مجموعة تسعة عشر دراسة اقتصادية قياسية عبر البلاد تحتوي على 169 تقديرًا لهذه العلاقة. ووجدوا أن حجم واتجاه العلاقة المقدرة يتأثران بمجموعة من العوامل، أهمها تكوين العينة المستخدمة للتقدير، ومتغيرات التحكم المتضمنة في النموذج، ونوع الإنفاق الحكومى. وبشكل عام، لا يوجد دليل واضح على أن ارتفاع الإنفاق الحكومى لعب دورًا مهمًا في الحد من فقر الدخل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويتفق هذا مع الرأى القائل بأن السياسة المالية تلعب دوراً محدوداً فى إعادة توزيع الدخول فى البلدان النامية مقارنة ببلدان منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية. علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومى والفقر هى فى المتوسط أقل سلبية بالنسبة لبلدان منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وأكثر سلبية بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، مقارنة بالمناطق الأخرى. كما وجدوا أن العلاقة أقل سلبية بالنسبة للإنفاق الاستهلاكى الحكومى مقارنة بالقطاعات الأخرى.

قام Masduki et al. (2022)بإختبار جودة الإنفاق الحكومى ومن ثم ربط آثاره بالفقر ومعدلات مؤشر التنمية البشرية للمناطق المتخلفة في إندونيسيا وأظهرت النتائج أن جودة الإنفاق الحكومى مدعومة بترتيبات الأولويات والتخصيص والوقت والمساءلة والفعالية. كما خلصت النتائج إلى أن جودة الإنفاق الحكومى يمكن أن تقلل من مستويات الفقر.

اما فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين نمو رأس المال البشرى وعدم المساواة فى الدخول فى إثيوبيا والهند وبيرو وفيتنام قام Attanasio et al. (2017) بإختبار تلك العلاقة وأظهرت النتائج أن الآباء الأكثر قدرة وذوى الدخل المرتفع يستثمرون أكثر، لا سيما في الأعمار الأصغر سنا عندما يكون للاستثمارات أكبر الأثر. وهذا يؤدي إلى أن وجود علاقة سلبية بين ورأس المال البشرى وعدم المساواة وبالتالى معدلات الفقر. قام Olopade et al. (2019) ببحث العلاقة التفاعلية بين مكونات رأس المال البشرى والحد من الفقر فى 12 دولة عضو في أوبك من عام 1980 إلى عام 2016. وأظهر نتائج الدراسة أن التأثيرات التفاعلية لمكونات تطوير HC لها تأثير طويل المدى على الحد من الفقر فى دول العينة. علاوة على ذلك، تؤكد مكونات رأس المال البشرى وجود تأثير إيجابى على الحد من الفقر. وبالتالي، فإن الهيدروكربونات هى عامل حاسم فى تحسين النمو الإقتصادى لتلك الدول ويجب على دول أوبك الإستثماربشكل أكبر فى جودة الهيدروكربونات من خلال التعليم والصحة لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية.

2.2 الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين التنمية المالية ومتغيرات التحكم والفقر.

قام Jalilian and Kirkpatrick (2002) بالبحث فى تأثير التنمية المالية على الحد من معدلات الفقر في البلدان النامية. وكشفت نتائج الدراسة أن سياسة تطوير القطاع المالى يمكن أن تساهم في تحقيق هدف الحد من الفقر فى البلدان النامية. وقام Boukhatem (2015) بتقييم المساهمة المباشرة للتنمية المالية فى الحد من الفقر فى سبعة وستين دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة 1986–2012. وهدفت الورقة البحثية إلى اكتشاف وقياس القنوات التي يؤثر من خلالها التمويل الحر على الفقر. وأشارت النتائج إلى المساهمة المهمة للتنمية المالية فى الحد من الفقر. من ناحية أخرى، فإن عدم الاستقرار المرتبط بالتنمية المالية من شأنه أن يعاقب الفقراء وسيؤدى إلى سقوط الآثار الإيجابية للتنمية المالية .

قام Seven and Coskun (2016) بدراسة دور تطوير البنوك وأسواق الأوراق المالية فى الحد من عدم المساواة فى الدخول والفقر لخمسة وأربعين دولة ناشئة خلال الفترة 1987–2011. وأشارت النتائج إلى أنه على الرغم من أن التنمية المالية تعزز النمو الإقتصادى، إلا أن هذا لا يساعد بالضرورة ذوى الدخل المنخفض في البلدان الناشئة. وفيما يتعلق بالارتباط بين التمويل والفقر فأظهرت النتائج أنه لاالبنوك ولا أسواق الأوراق المالية تلعب دورا هاما فى الحد من الفقر. قام Donou-Adonsou and Sylwester (2016) بإختبار العلاقة بين التنمية المالية والفقر فى71 دولة نامية خلال الفترة من 2002 إلى 2011. أشارت النتائج إلى أن البنوك تقلل من الفقر عندما يتم قياس الفقر من خلال نسبة عدد الفقراء أو من خلال فجوة الفقر Headcount ratio and poverty gap . أما بالنسبة لمربع لفجوة الفقر، فلا يوجد تأثير كبير للبنوك. وعلى العكس من ذلك، لا يبدو أن مؤسسات التمويل الأصغر لها أى تأثير على الفقر بغض النظر عن مقياس الفقر المستخدم. وتشير النتائج إلى أنه على الرغم من أن البنوك لديها بعض القدرة على الحد من الفقر، إلا أن مؤسسات التمويل الأصغر لا تتمتع بذلك. قام Bayar (2017) ببحث العلاقة بين التنمية المالية والحد من الفقر فى 21 اقتصاد ناشئ خلال الفترة 1993–2012. أظهرت النتائج أن التنمية المالية، بما في ذلك تطوير القطاع المصرفي وتطوير سوق الأوراق المالية، كان له تأثير إيجابى كبير على الحد من الفقر فى اقتصادات الأسواق الناشئة. وقام(2017) Inoue بتحليل آثار التفاعل بين التنمية المالية والتحويلات المالية على ظروف الفقر في البلدان النامية لعدد 120 دولة نامية خلال الفترة 1980–2013. وأشارت النتائج إلى أن التنمية المالية والتحويلات المالية تساعد على تحسين ظروف الفقر في البلدان

النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحويلات المالية تحل محل التنمية المالية فى التخفيف من حدة الفقر. ومن ثم ينبغي للبلدان النامية أن تستفيد إما من مصادر التمويل المحلية أو الخارجية من أجل استراتيجياتها للحد من الفقر، حسب حالة كل منها. قام Zhang and Ben Naceur (2018) بإختبارالعلاقة بين التنمية المالية وعدم المساواة فى الدخل والفقر. تناولت الدراسة مكونات التنمية المالية مثل إمكانية الوصول ، العمق، الكفاءة، الاستقرار، التحرير. وأظهرت النتائج ثلاث نتائج رئيسية. أولا، يمكن لأربعة من أصل خمسة أبعاد للتمويل المالي (إمكانية الوصول، والعمق، والكفاءة، والاستقرار) أن تقلل بشكل كبير من عدم المساواة والفقر. ثانياً، تميل عمليات التحرير المالى إلى تفاقم فجوة التفاوت والفقر. ثالثا، يظهر تطور القطاع المصرفى تأثيرا أكبر على إعادة توزيع الدخول من تطورالأسواق المالية.

قام Kaidi and Mensi (2019) بإختبار العلاقة بين التنمية المالية والمؤسسات السياسية وعدم المساواة فى توزيع الدخول والفقر لعدد 124 دولة مقسمة إلى عينتين. تتكون العينة الأولى من ثلاثة وتسعين دولة ديمقراطية، بينما تضم العينة الثانية إحدى وثلاثين دولة غيرديمقراطية. أشارت النتائج إلى أن الحرية المالية والمؤسسات الديمقراطية، إذا تم تناولها بشكل منفصل، تساعد في سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال الحد من الفقر في البلدان الديمقراطية. بالنسبة للبلدان الغيرديمقراطية ، فإن التفاعل بين التنمية المالية والمؤسسات السياسية لا يقلل من عدم المساواة في الدخل والفقر كما هو الحال في البلدان الديمقراطية. قام Appiah et al. (2020) بدراسة تأثير التنمية المالية على التخفيف من حدة الفقر في البلدان الناشئة لعدد خمسة اقتصادات أفريقية ناشئة من عام 1995 إلى عام 2015. وأظهرت النتائج إلى أن كلا من مؤشرات التنمية المالية المستخدمة تقلل من الفقر. العوامل الأخرى مثل النمو الإقتصادى والتضخم ليست ذات دلالة إحصائية. وتشير النتائج إلى أنه في حين أن التنمية المالية قادرة على الحد من الفقر، فإنه يجب أن يقترن بانخفاض التضخم، فضلا عن متغيرات الإقتصاد الكلى الأخرى.

قام De Haan et al. (2021) بالتحقق فيما إذا كانت التنمية المالية تقلل فجوة الفقر أم لا. لعينة من أربعة وثمانين دولة خلال الفترة 1975–2014. وأشارت النتائج إلى أن التنمية المالية ليس لها تأثير مباشر على الحد من فجوة الفقر. ومع ذلك، إذا تم استخدام خطوط الفقر البالغة 3.20 دولارًا أو 5.50 دولارًا بدلاً من 1.90 دولارًا في اليوم لتحديد فجوة الفقر، فإن النتائج تشير إلى أن النمو الإقتصادى يقلل من الفقر. وهذا يعني ضمناً أنه في تلك الحالات قد يكون التأثير الإجمالي للتنمية المالية على الفقر إيجابياً أو سلبياً، اعتماداً على التأثير غير المباشر لعدم المساواة في الدخل أو النمو الإقتصادى كبير ولا يبدو أن عدم الإستقرار المالى يؤثر على فجوة الفقر. قام Gnangnon (2021) بإختبار تأثير الفقر على التنمية المالية لعينة مكونة من 136 دولة متقدمة ونامية للفترة من 1995 إلى 2017. أظهرت النتائج أن ارتفاع معدلات الفقر يضعف تنمية القطاع المالى، وهذا التأثير يعمل من خلال قناة تنمية رأس المال البشرى. في الواقع، ترتبط معدلات الفقر المرتفعة بانخفاض التنمية المالية فى البلدان التي تعانى من إنخفاض معدلات رأس المال البشرى. علاوة على ذلك، فإن الإنفتاح التجارى مهم بالنسبة لتأثير الفقر على التنمية المالية حيث يؤدي ارتفاع معدلات الفقر إلى تقويض توسع القطاع المالي في سياق انخفاض مستويات الإنفتاح التجارى. ومن ثم، فإن زيادة الإنفتاح التجارى تساعد على التخفيف من الأثر السلبي للفقر، وقد يتبين أن هذا التأثير السلبي إيجابى بالنسبة لمستويات عالية للغاية من الإنفتاح التجارى.

من الدراسات السابقة، تم إدراك أن تأثير جودة المؤسسات، رأس المال البشرى، الإستثمار الأجنبى المباشر، الإنفاق الحكومى، والتنمية المالية على الحد من الفقر يختلف من دراسة إلى أخرى بناءً على المجموعة المختارة من البلدان، والأفق الزمني، ومقاييس مختارة للمتغيرات. وبالتالي، تهدف الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادى والتنمية المالية. كما تهدف الدراسة أيضًا إلى دراسة تأثير النمو الإقتصادى، الإستثمار الأجنبى المباشر، الإنفاق الحكومى ، جودة المؤسسات، رأس المال البشرى ، التنمية المالية ، والتضخم على الفقر على التنمية المالية لمختلف مجموعات دول الدراسة (المتقدمة، الناشئة، والناميةوالأقل نموا).

3. منهجية البحث ، مصادر البيانات والتماذج المستخدمة

قامت الدراسة بإستخدام عينة مكونة من مائة واثنتين وأربعين دولة موزعة على جميع قارات العالم تشمل البلدان المتقدمة، الدول ذات الدخل المتوسط–المرتفع، الدول ذات الدخل المتوسط–المنخفض والدول ذات الدخل المنخفض. وتمتد الدراسة خلال الفترة من 1995 إلى 2021 بناءً على توافر البيانات لبعض المتغيرات. تم قياس التنمية المالية أيضًا فى الدراسات الأخرى بمقاييس مختلفة مثل؛ من خلال المؤشرات المصرفية مثل القروض المصرفية للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الالتزامات السائلة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالى، أومن خلال مؤشرات سوق الأوراق المالية مثل القيمة السوقية للشركات المدرجة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالى، معدل الدوران كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وتستخدم الدراسة مؤشر التنمية المالية الشامل الذى يتضمن مؤشرات المؤسسات المالية والأسواق المالية لكل دولة وتم جمعها من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولى:https://data.imf.org/ وهو مقياس شامل يشمل مؤشر المؤسسات المالية كالوصول والعمق والكفاءة ويتضمن مؤشر الأسواق المالية؛ مؤشرات الوصول إلى الأسواق المالية وعمقهاوكفاءتها. تم جمع بيانات المتغيرات الأخرى من قاعدة بيانات البنك الدولى (WDI) http://data.worldbank.org وتم تصنيف دول العينة بناءً على عدة مؤشرات مثل مستوى الدخل والتصنيع ورأس المال البشرى ومعايير أخرى وفقًا لمعايير صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية والبنك الدولي.

لقد تم قياس متغير الفقر بطرق مختلفة من قبل الباحثين. ففى بعض الدراسات يتم قياسه بدخل قدره دولار واحد أو أقل فى اليوم (Beck et al. 2007; Perez-Moren 2011; Singh and Huang 2011). دراسات أخرى يتم قياس الفقر من خلال الأشخاص الذين يبلغ دخلهم اليومي 2 دولار أو أقل (Perez-Moren 2011; Johansson and Wang 2012)، أو بمتوسط دخل الفرد بنسبة 20% من أفقر السكان (Jeanneney and Kpodar 2008; Shahbaz 2009; Singh and Huang 2015; Seven and Coskun 2016). فى المقابل قام (Chemli 2014; Dhrifi 2015; Kaidi, Mensi, and Ben Amor 2018; Shahbaz and Ur Rehman 2013; Sherawat and Giri 2015) بقياس متغير الفقر حسب الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة. إستخدمت الدراسة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولى كبديل لمؤشر الفقر. السبب وراء استخدام هذا المؤشر هو توفر البيانات لفترة الدراسة. علاوة على ذلك، فإن استخدام رقم محدد لنصيب الفرد من الدخل اليومي سيكون غير مناسب لأن بلدان المجموعة لديها مستويات معيشة مختلفة حيث تكون نسبة عدد الفقراء عند 1 دولار أو 1.25 أو 2 دولار فى اليوم أوأعلى كبديل للفقر غير ذات صلة إذا تم تطبيقها على مجموعات مختلفة. دول المجموعة (الدول المتقدمة، الدول الأقل نمواً، الدول النامية). مؤشر رأس

المال البشرى HC هو مؤشر مركب يشمل مؤشرات الصحة والتعليم. ويستمد من مؤشر التنمية البشرية الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. يتم الحصول على البيانات من مؤشر التنمية البشرية 1990 – 2021 من خلال الرابط.Documentation and downloads | Human Development Reports (undp.org)

يتم حساب مؤشر الصحة لمتوسط العمر المتوقع منذ الولادة بناءً على حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يتم حساب مؤشر المعرفة لمؤشر التعليم لكل من مؤشر سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة. وتم إستخدام الوسط الهندسى لمؤشري الصحة والتعليم للحصول على مؤشر التنمية البشرية. ومما لا شك فيه أن تحسن مؤشرات الصحة والتعليم والمعرفة والمهارات سوف يسهم في تعزيز أداء راس المال البشرى. ولذلك يفضل أن يكون هناك مقياس مركب لمؤشرات الصحة والتعليم للوصول إلى مؤشر موثوق ودقيق بدلا من استخدام مؤشر واحد لأن القدرات البدنية والعقلية هي العوامل الأساسية لتحسين رأس المال البشرى. ويشير متغير جودة المؤسسات IQ إلى الجودة المؤسسية التي تمثل الوسط الهندسى لستة مؤشرات فرعية وهى: السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الإستقرار السياسى وغياب العنف، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، الصوت والمساءلة. تم الحصول على مؤشرات جودة المؤسسات من WDI. تم الحصول على متغير الإنفاق الحكومى أيضًا من مؤشرات التنمية العالمية WDI الذي يمثل الإنفاق الحكومى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر أسعار المستهلكين (CPI) هو مؤشر أسعار المستهلك كمقياس لمعدل التضخم. يعرض الجدول 1 قائمة لمجموعات دول الدراسة.

ولدراسة تأثير النمو الإقتصادى، IQ ،HC، والتنمية المالية ، إلى جانب متغيرات التحكم الأخرى على تخفيف الفقر لعينة دول الدراسة، إستخدمت الدراسة نموذج متوسط المجموعات/ الانحدار الذاتى المبطأ (PMG/ARDL). وتم تقدير المتغيرات عبر برنامج E-views الإصدار 13. تم استخدام PMG/ARDL للبيانات التى قد تكون عرضه لعدم التجانس أو لوجود اعتماد مقطعى قد ينشأ بين cross-sectional dependence الذى اقترحه Pesaran, Shin, and Smith (1999) فى حال إستخدام بيانات لمجموعات دول Cross-countries data .

ويأخذ النموذج الشكل العام التالى:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij}\, y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{pq} \delta'_{ij}\, \mathrm{x}_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$

$$y_{it} = \phi_i\, \xi_i(\theta) + \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij}\, it + \sum_{j=0}^{q} \delta'_{ij}\, \mathrm{x}_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \qquad (2)$$

حيث : $t= 1, 2, T$, $i = 1, 2, N$ groups and an ARDL $(p, q, q, \ldots, q)$ is to be estimated

X_{it} $(k \times 1)$ is the vector of explanatory variables (regressors) for group i

μ_i represent the fixed effects

The coefficients of lagged dependent variables, λ_{ij} are scalars, and $\delta'_{ij}\ \mathrm{x}_{i,j}$ are k x 1coefficient vectors

ويجب أن تكون قيمة T كبيرة ليتم تقدير كل مجموعة من الدول بطريقة منفصلة وهو متحقق بالفعل لكبرحجم العينة

ويمكن تقدير معادلة معامل تصحيح الخطأ Error correction component كما يلى:

$$\xi_i(\theta) = y_{i,t-1} - \mathrm{X}_i\, \theta \quad i = 1, 2, \ldots, N \qquad (3)$$

تدعم الإشارة السالبة لعنصر الخطأ العشوائى error correction term (ECT) وجود إرتباط بين المتغيرات فى الأجل القصير وأفضل تباطؤ لمعادلة التكامل المشترك وفقا Akaike information criterion (AIC). وللتحقق من ثبات البيانات تم إجراء إختبارالجيل الأول The first-generation unit root test of Levin et al. (2002) لجذور الوحدة كما تم أيضا إجراء إختبار second-generation cross-sectional augmented

CIPS test of Pesaran (2007) لتجنب وجود مشاكل فى بيانات المقطع العرضى لمجموعات الدول كما هو موضح فى جدولى 4 ، 5. وكان فرض العدم والفرض البديل لجذور الوحدة كما يلى:

$$H_0: \beta_i = 0 \text{ for all i} \quad (4)$$

$$H_1: \beta_i < 0 \qquad i = 1; 2\ldots, N_1, \ \beta_i = 0; i = N_1 + 1; N_1 + 2, \ldots, N. \quad (5)$$

وشدد Levin et al. (2002) على أن استخدام إختبارات جذور الوحدة تكون مفيدة فى البيانات على مستوى الصناعات أو على مستوى الدول ومن ثم تم إجراء إختبارات الجيل الثانى لجذور الوحدة حيث أنها إختبارات قوية ضد وجود علاقة بيانات مجموعات دول الدراسة.

a robust test against cross-sectional dependence between cross sectional countries of the study

وكان فرض العدم هو وجود تبعية لجذور الوحدة بين بيانات مجموعات الدول مقابل الفرض البديل بعدم وجود تبعية وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تبعية ومن ثم رفض الفرض البديل كما فى جدول رقم 5. وتأخذ معادلتى الفرض العدم والبديل:

$$H_0: \beta_i = 0 \text{ for all i} \quad (6)$$

$$H_1: \beta_i < 0 \qquad i = 1; 2\ldots, N_1, \ \beta_i = 0; i = N_1 + 1; N_1 + 2, \ldots, N. \quad (7)$$

وبعد إنجاز إختبارات الجيل الأول والجيل الثانى لجذور الوحدة تم تقدير نموذج PMG/ARDL لمتغيرات البحث. ويتميز النموذج بالخصائص التالية: لايتطلب وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، كما أنه يعمل مع البيانات من نفس الدرجة أو درجات مختلفة. كما تكون النتائج متسقة فى حالة كبر حجم البيانات والفترة الزمنية وهو متوفر بالفعل لوجود 142 دولة وفترة زمنية من 1995 إلى 2021 بحيث تسمح لمعلمات الأجل القصير أن تختلف بين مجموعات الدول بينما تفرض المساواة بين معلمات الأجل الطويل لمجموعات الدول. وأخيرا تسمح بتقدير العلاقة الحركية بين المتغيرات وتأخذ فى الحسبان وجود التداخل بين المتغيرات. وتم تقدير العلاقة بين المتغيرات من خلال شكلين من النماذج بحيث يختبر النموذج الأول بدراسة العلاقة بين النمو الإقتصادى، جودة المؤسسات IQ ، رأس المال البشرى HC ومتغيرات التحكم الأخرى ومتغير الفقر كمتغير تابع POV.

بينما يقوم النموذج الثانى بإختبار أثر النمو الإقتصادى، جودة المؤسسات IQ ، رأس المال البشرى HC ومتغيرات التحكم الأخرى على التنمية المالية كمتغير تابع FD. ويأخذ النموذج الأول الشكل التالى:

$$POV = f(FD, FDI, GDP, HC, IQ, GE, CPI) \quad (8)$$

واتبع الباحث منهجية (Chemli 2014; Dhrifi 2015; Kaidi, Mensi, and Ben Amor 2018; Shahbaz and Ur Rehman 2013)

لتقدير النموذج الأول كما فى المعادلة رقم 8 تم أخذ اللوغارتم الطبيعى للدالة لإزالة أى مشاكل فى طبيعة البيانات ولتقليل عدم التجانس ولتحويل البيانات إلى شكل قابل للمقارنة وبذلك يتم تفسير المعلمات فى صيغة مرونات. لم يتم أخذ اللوغارتم الطبيعى لمتغير *FDI* لأن صافى الإستثمارالأجنبى المباشر لبعض دول الدراسة كان سالبا.

$$ln\ POV_{it} = \alpha + \beta_1 ln\ FD_{it} + \beta_2 FDI_{it} + \beta_3 ln\ GDP_{it} + \beta_4\ ln\ HC_{it} + \beta_5\ ln\ IQ_{it} + \beta_5\ ln\ GE_{it} + \beta_7\ ln\ CPI_{it} + \varepsilon_{it} \quad (9)$$

حيث يمثل *FD* مؤشر التنمية المالية الشامل، *FDI* الإستثمار الأجنبى المباشر المتدفق، *GDP* الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للفرد، *HC* مؤشر رأس البشرى لمؤشرى التعليم والصحة، *IQ* مؤشر جودة المؤسسات، *GE* الإنفاق الحكومى، *CPI* الرقم القياسى لأسعار المستهلكين كمؤشر للتضخم. ويأخذ النموذج الثانى الشكل التالى:

$$ln\ FD_{it} = \alpha + \beta_1 ln\ POV_{it} + \beta_2\ FDI_{it} + \beta_3 ln\ GDP_{it} + \beta_4\ ln\ HC_{it} + \beta_5\ ln\ IQ_{it} + \beta_6\ ln\ GE_{it} + \beta_7\ ln\ CPI_{it} + \varepsilon_{it} \quad (10$$

جدول 1: مجموعات الدول محل الدراسة

الدول المتقدمة	الدول ذات متوسط الدخل المرتفع (الناشئة)	الدول ذات متوسط الدخل المنخفض (النامية)	الدول الأقل نمواً
أستراليا	ألبانيا	الجزائر	أنجولا
النمسا	الأرجنتين	بيليز	بنجلاديش
بلجيكا	أرمينيا	بوليفيا	بنين
كندا	أذربيجان	كاميرون	بوتان
كرواتيا	البحرين	الكونغو	بوركينا فاسو
قبرص	بيلاروس	ساحل العاج	بوروندي
التشيك	البوسنة	الإكوادور	كمبوديا
الدنمارك	بوتسوانا	مصر	إريتريا
إستونيا	البرازيل	السلفادور	إثيوبيا
فنلندا	بروناي	إسواتيني	غامبيا
فرنسا	بلغاريا	غانا	غينيا
ألمانيا	تشيلي	هندوراس	هايتي
اليونان	الصين	الهند	ليبيريا
هونغ كونغ	كولومبيا	إيران	مدغشقر
المجر	كوستاريكا	كينيا	موريتانيا
أيسلندا	الدومينيكان	كازاخستان	موزمبيق
أيرلندا	الغابون	منغوليا	ميانمار
إيطاليا	جورجيا	المغرب	نيبال
اليابان	غواتيمال	نيكاراجوا	رواندا
كوريا الجنوبية	إندونيسيا	نيجيريا	السنغال
لاتفيا	جامايكا	باكستان	سيراليون
ليتوانيا	الأردن	بيرو	السودان
لوكسمبورغ	كازاخستان	الفلبين	تنزانيا
مالطا	الكويت	سريلانكا	توغو
هولندا	لبنان	طاجيكستان	أوغندا
نيوزيلندا	ليبيا	تونس	زامبيا
النرويج	ماليزيا	أوكرانيا	
البرتغال	المالديف	أوزبكستان	
سنغافورة	موريشيوس	فيتنام	
سلوفاكيا	المكسيك		
سلوفينيا	مولدوفا		
إسبانيا	ناميبيا		
السويد	مقدونيا الشمالية		
سويسرا	عُمان		
المملكة المتحدة	باراغواي		
الولايات المتحدة الأمريكية	بولندا		
	قطر		
	رومانيا		
	روسيا		
	السعودية		
	صربيا		
	سيشل		
	جنوب أفريقيا		
	تايلاند		
	تونغا		
	تركيا		
	تركمانستان		
	الإمارات العربية المتحدة		
	أوروغواي		

المصدر: تصنيف الباحث بناءً على تصنيف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية والبنك الدولي

ويوضح جدول رقم 2 تفسير لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم 2: وصف المتغيرات المستخدمة ومصادر البيانات

المتغير	وصف	مصدر البيانات
POV	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر والمؤسسات غير الربحية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	البنك الدولى
FD	التطور المالي وهو مؤشرمركب شامل يتكون من مؤشرات المؤسسات المالية والأسواق المالية. ويتضمن كل مؤشر منها مؤشرات الوصول المالي والعمق المالي والكفاءة المالية للأسواق والمؤسسات المالية	صندوق النقد الدولي
FDI	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولى
GDP	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار الأمريكي 2015 base year	البنك الدولى
HC	مؤشر رأس المال البشرى ويتضمن مؤشر الصحة ومؤشر التعليم ويتم حساب المؤشر على أساس المتوسط الهندسي لمؤشري الصحة والتعليم	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
IQ	ويتم قياسه من خلال المتوسط الهندسي للسيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والصوت والمساءلة من مؤشرات الحوكمة العالمية.	البنك الدولى
GE	الإنفاق الحكومى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولى
CPI	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين	البنك الدولى

المصدر: إعداد الباحث

تشمل الدول المتقدمة الدول ذات الدخل المرتفع والإقتصادات المتقدمة. تشمل البلدان الناشئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان الصناعية الجديدة بينما تشمل البلدان المنخفضة الدخل والنامية البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى وأخيرا فإن الدول الأقل نمواً هى ذاتها الدول منخفضة الدخل على النحو المحدد من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتم إستخدام هذا التصنيف لعرض أشكال تصويرية بسيطة لصعوبة 5 تصنيفات من الدول فى شكل واحد لتلك الفترة الزمنية. بالنسبة للنتائج التجريبية، تم تصنيف البلدان إلى البلدان المتقدمة، والبلدان النامية فوق المتوسطة(الناشئة)، والبلدان النامية في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان الأقل نموا. والسبب وراء هذه التصنيفات هو تجنب عدم التجانس بين البلدان وإجراء مقارنة بين المجموعات المختلفة.

ويعرض الشكل 1 إنفاق الأسر على الاستهلاك كمؤشر للفقر. ومن اللافت للنظر أن الأسر فى البلدان المنخفضة الدخل والدول النامية أنفقت فى المتوسط 70% من دخلها. بالنسبة للبلدان الناشئة، أنفقت الأسر فى المتوسط حوالي 60% من دخلها بينما أنفقت الأسر فى البلدان المتقدمة فى المتوسط حوالي 53% من دخلها. ويبين الشكل 2 الإنفاق الحكومى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجموعة من عام 1995 إلى عام 2021. وتمثل GE في البلدان المنخفضة الدخل والنامية 19% من الناتج المحلي الإجمالي بينما تمثل 27% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بالنسبة للبلدان الناشئة. وتمثل GE بالنسبة للدول المتقدمة 37% في المتوسط. من الواضح أن الزيادة في GE تساهم في التخفيف من حدة الفقر إذا تم تخصيص الإنفاق الحكومى بطريقة كفؤة وفعالة. توفر الأشكال 8 ب، و9 ب، و10 ب، و11 ب مقارنة للإنفاق الحكومى GE في عامي 1995 و2021 بالنسبة للبلدان المتقدمة، والبلدان المتوسطة الدخل العليا، والبلدان المتوسطة الدخل الدنيا، والأقل نموا.

ويبين الشكل 3 مؤشر رأس المال البشرى لمجموعات دول الدراسة. ويتراوح مؤشر HC للدول ذات الدخل المنخفض والبلدان النامية من 45% إلى 62% خلال فترة الدراسة. وتتراوح نسبة HC في الدول الناشئة من 64% إلى

78% بينما تتراوح من 80% إلى 92% للدول المتقدمة. ويوضح الشكل 4 الجودة المؤسسية IQ لبلدان التجميع. ويتراوح IQ في الدول ذات الدخل المنخفض والدول النامية من 26% إلى 28%، ويتراوح جودة المؤسسات في الدول الناشئة من 44% إلى 47% بينما يتراوح جودة المؤسسات في الدول المتقدمة من 83% إلى 85%. ويعرض شكل5 مؤشر التنمية المالية FD لمجموعات الدول حيث يتراوح مؤشر FD للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان النامية من 10 إلى 15%. ويتراوح مؤشر FD للدول الناشئة من 22 إلى 34% بينما يتراوح FD للدول المتقدمة من 48 إلى 68%.

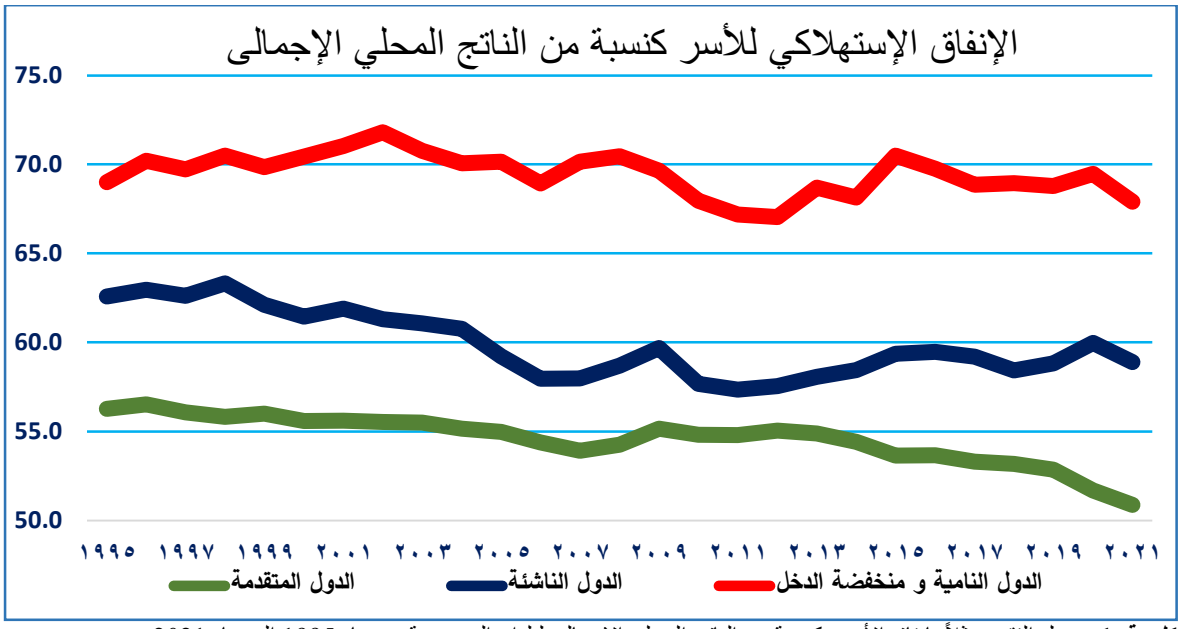

شكل رقم 1: معدل الفقر ممثلاً بإنفاق الأسرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجموعة من عام 1995 إلى عام 2021
المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي

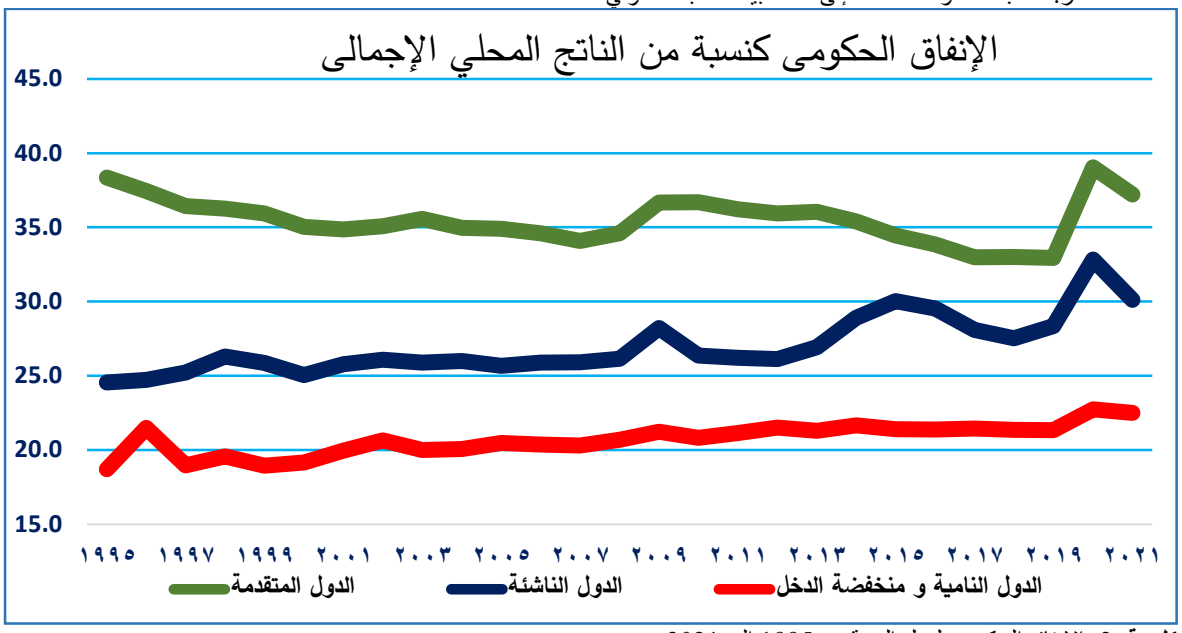

شكل رقم 2: الإنفاق الحكومى لدول العينة من 1995 إلى 2021.
المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي

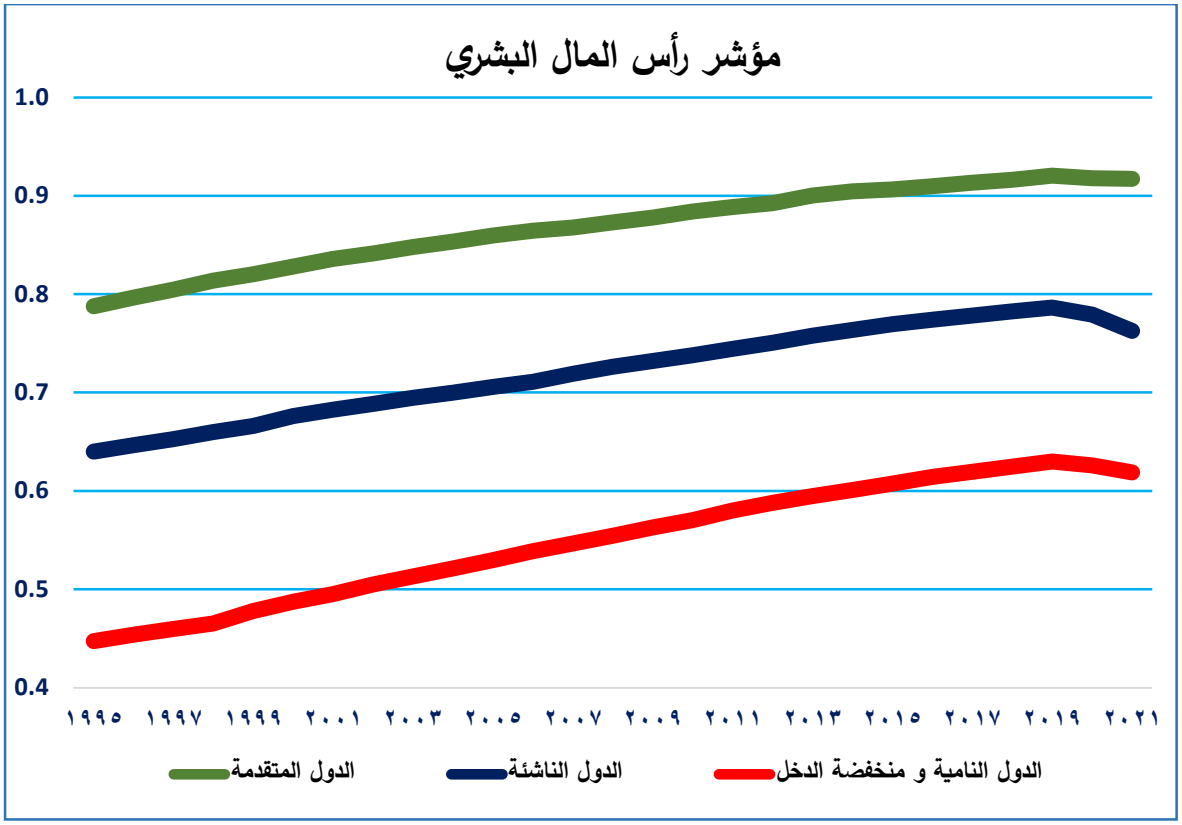

شكل رقم 3: مؤشر رأس المال البشرى لمجموعات البلدان من 1995 إلى 2021
المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

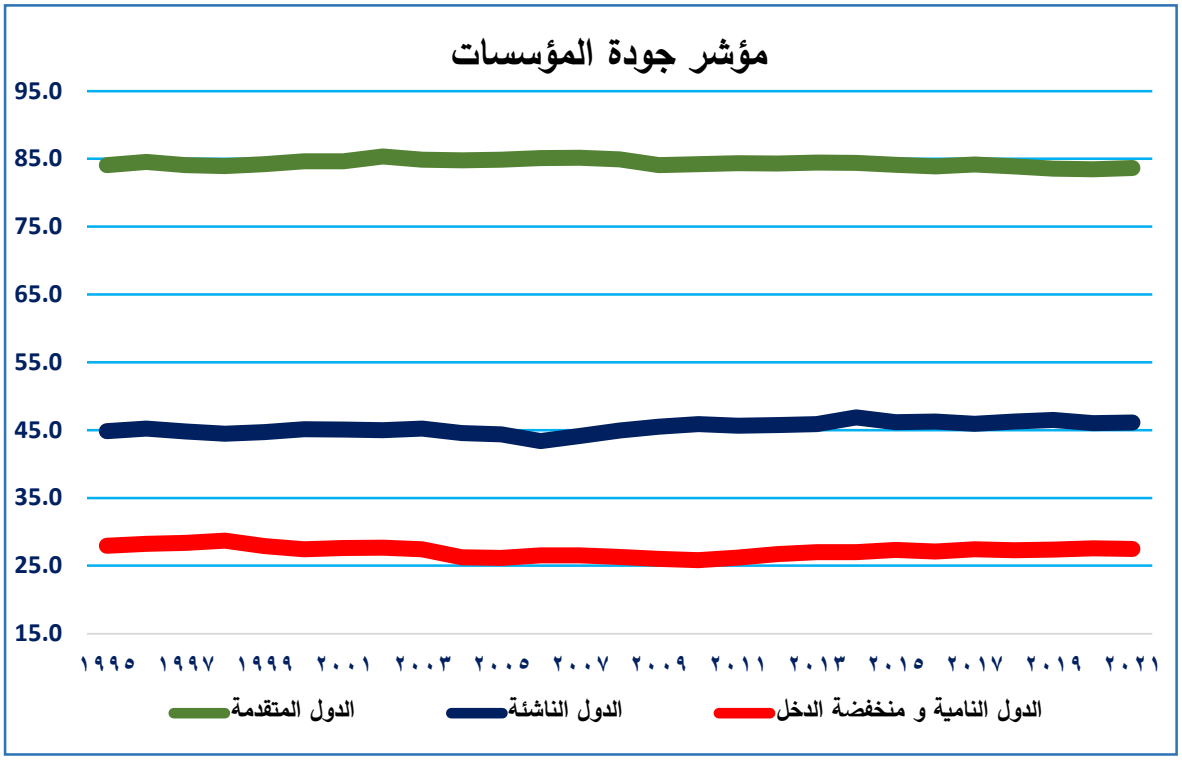

شكل رقم 4:الجودة المؤسسية لمجموعات البلدان من عام 1995 إلى عام 2021
المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي

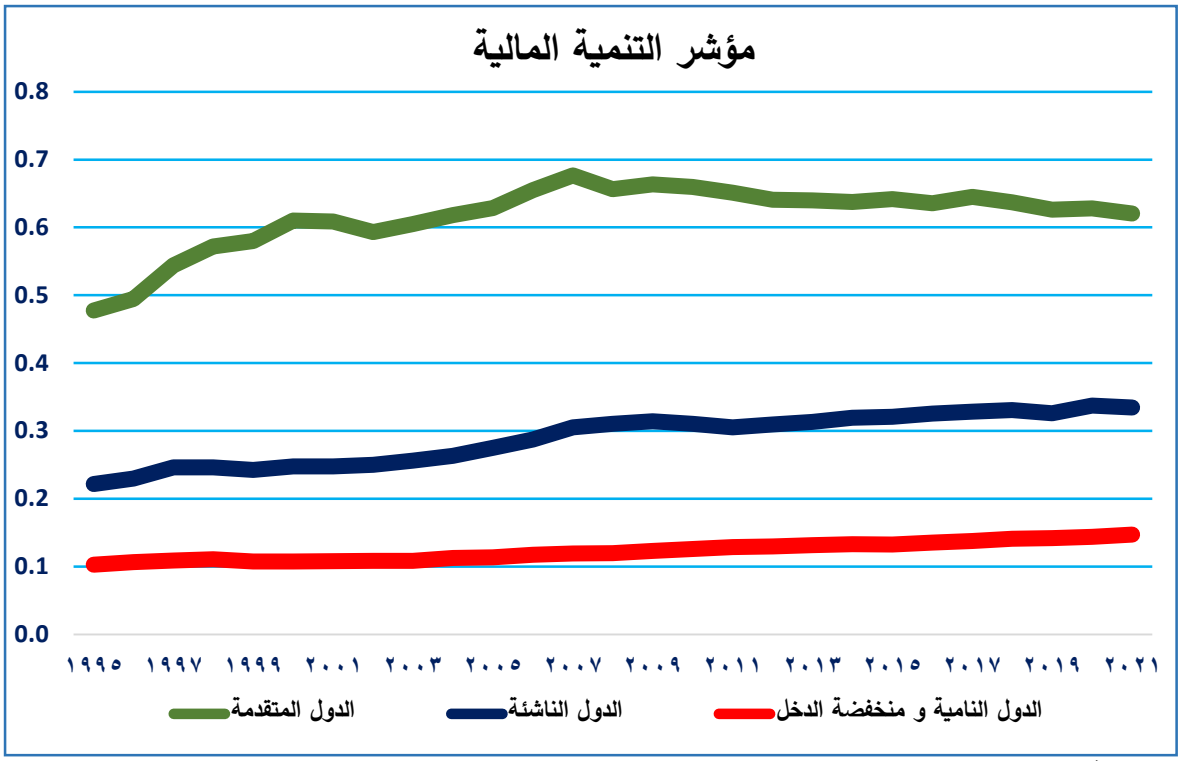

شكل رقم 5: مؤشر التنمية المالية لمجموعات الدول من 1995 إلى 2021.
المصدر: حسابات المؤلف استنادا إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

4. النتائج العملية

يعرض الجدول 3 ملخصًا للإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة. تشمل الإحصائيات الرئيسية: المتوسط، والوسيط، والقيمة القصوى، والقيمة الدنيا، والانحراف المعياري، والانحراف، والتفرطح. تميل متغيرات HC، POV إلى اليسار بينما تميل المتغيرات الأخرى إلى اليمين.

جدول 3: الإحصاء الوصفى

	POV	FD	FDI	GDP	HC	IQ	GE	CPI
Mean	62.409	0.3304	5.1659	13379	0.6904	48.209	26.540	104.04
Median	62.609	0.2642	2.6475	5026.4	0.7196	43.413	24.981	94.722
Maximum	119.06	1.0000	449.08	112417	1.0058	100.00	181.94	16245
Minimum	0.4400	0.0264	117.41-	217.62	0.1739	1.4846	3.227	0.0297
.Std. Dev	17.107	0.2350	17.031	18347	0.1629	26.858	12.779	274.56
Skewness	0.3260-	0.8873	13.546	2.069	0.5313-	0.2888	2.3222	53.637
Kurtosis	3.7800	2.7625	272.87	7.5929	2.6087	1.9534	19.969	3124.1
Jarque-Bera	165.10	512.15	117521	6106.0	204.87	228.28	49447	1.6E+09
Probability	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Sum	239277.5	1267	19806	5129558	2647.2	184835	101755	398922
.Sum Sq. Dev	1121817	211.78	11118581.29E+1		101.769	0.2765	625968	2.9E+08
Observations	3834	3834	3834	3834	3834	3834	3834	3834

تم إنجاز اختبار الجيل الأول لجذر الوحدة Levin et al. (2002) للتحقق من الثبات كما هو موضح فى الجدول 4. يعرض الجدول 4 إختبارات جذر الوحدة للتقاطع والتقاطع والإتجاه لمتغيرات الدراسة التي تكون فيها المتغيرات إما ثابتة عند المستوى أو عند الفرق الأول. ثم بعد ذلك يتم إجراء إختبار CIPS عبر إختبار جذر وحدة الجيل الثانى للثابت والثابت والإتجاه. وتم عرض نتائج اختبار CIPS فى الجدول رقم 5. وتم إجراء CIPS لجميع بلدان

العينة:المتقدمة، ذات الدخل المتوسط–الأعلى، ذات الدخل المتوسط–الأدنى، الدول الأقل نمواً. وأظهرت نتائج CIPS أنها عند مستويات مختلفة من المعنوية، وبالتالي تم رفض فرض العدم لوجود جذر وحدة المقطع العرضى. ولتقدير المعلمات، تم إستخدام نموذج PMG/ARLD كما هو موضح فى جدولى رقم 6 و7 للنموذجين حيث POV، FD هي المتغيرات التابعة للنموذجين على التوالى.

كشفت نتائج النموذج الأول بالجدول رقم 6 لجميع بلدان العينة أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين POV والتنمية المالية ، والإستثمار الأجنبى المباشر، HC، GE حيث أن أى تحسن فى التنمية المالية ؛ زيادة الإستثمار الأجنبى المباشر؛ التحسن في راس المال البشرى وزيادة الإنفاق الحكومى يؤدى إلى انخفاض معدلات الفقر. على العكس من ذلك، هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلى الإجمالي وجودة المؤسسات ومعدل التضخم حيث تؤدي الزيادة في التضخم وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وجودة المؤسسات إلى زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة.

تظهر النتائج الخاصة بالبلدان المتقدمة أن هناك علاقة معنوية عكسية بين التنمية المالية، الإستثمار الأجنبى المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، رأس الما البشرى، الإنفاق الحكومى حيث تؤدي زيادة هذه المتغيرات إلى تقليل معدلات الفقر. وهناك علاقة إيجابية بين جودة المؤسسات، ومعدل التضخم حيث يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة معدلات الفقر. تظهر النتائج الخاصة بالدول ذات الدخل المتوسط–الأعلى (الناشئة) أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين التنمية المالية ، والإستثمار الأجنبى المباشر، HC، IQ، GE ومعدلات الفقر. وعلى العكس من ذلك، هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلى الإجمالى ومعدل التضخم وبين معدلات الفقر. أما بالنسبة للدول الدخل المتوسط الأدنى، فإن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية سلبية بين التنمية المالية ، والإستثمار الأجنبى المباشر، HC، ومعدل التضخم ، ومعدلات الفقر. ومع ذلك، كانت هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية معنوبة بين الناتج المحلى الإجمالى، وجودة المؤسسات، والإنفاق الحكومى. بالنسبة للدول الأقل نموا (رأس المال البشرى المنخفض)، هناك علاقة سلبية ومعنوية بين التنمية المالية، والإستثمار الأجنبى المباشر، HC، GE ،IQ، ومعدلات الفقر بينما هناك علاقة إيجابية معنوية بين الناتج المحلى الإجمالى، معدل التضحم، ومعدلات الفقر. من النتائج السابقة، تجدر الإشارة إلى أن التحسينات في مؤشرات التنمية المالية والإستثمار الأجنبى المباشر ومؤشرات راس المال البشرى وجودة المؤسسات لها تأثير على الحد من معدلات الفقر. ومن المسلم به أيضًا أن العلاقة الإيجابية بين التضخم الذي يمثله مؤشر أسعار المستهلك والفقر تتفق مع النظرية الإقتصادية.

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم 7 حول العلاقة بين التنمية المالية والمتغيرات المستقلة لكل مجموعة من البلدان على النحو التالي: تكشف النتائج لجميع بلدان العينة عن وجود علاقة إيجابية معنوية بين الناتج المحلى الإجمالى، HC، وجودة المؤسسات من جهة والتنمية المالية من جهة أخرى حيث أن زيادة أو تحسن فى تلك المتغيرات يؤدي لتحسن مؤشر التنمية المالية.على العكس من ذلك، هناك علاقة معنوية سلبية بين POV، الإستثمار الأجنبى المباشر، GE، ومعدل التضخم والتنمية المالية. حيث أن زيادة أو تحسن فى تلك المتغيرات يؤدى لإنخفاض مؤشر التنمية المالية. على العكس من ذلك، هناك علاقة معنوية موجبة بين معدلات الفقر، الإستثمار الأجنبى المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، HC، جودة المؤسسات، GE من جهة والتنمية المالية من جهة أخرى للبلدان المتقدمة. ويمكن أن تعزى العلاقة الإيجابية بين POV و التنمية المالية إلى أن التنمية المالية قد تزيد من الفقر لأنها تؤدي إلى مزيد من عدم المساواة فى الدخل De Hann et al..2021 . يمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين IQ ، HC

والإستثمار الأجنبى المباشر والناتج المحلي الإجمالي GE والتنمية المالية على أن أى مستويات مرتفعة أو أى زيادة فى تلك المتغيرات لها تأثير واضح على تعزيز مؤشر التنمية المالية . ومع ذلك، كانت هناك علاقة معنوية سالبة بين معدل التضخم والتنمية المالية. ويتوافق هذا أيضًا مع النظرية الإقتصادية نظرًا لأن معدلات التضخم المرتفعة لها تأثير سلبي على التنمية المالية .

بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط–المرتفع، تظهر النتائج وجود علاقة ذات دلالة إيجابية بين الإستثمار الأجنبى المباشر، والناتج المحلي الإجمالي، ورأس المال البشرى، وجودة المؤسسات، والإنفاق الحكومى من جهة والتنمية المالية من جهة أخرى حيث أن التحسن فى تلك المتغيرات تعزز التنمية المالية . ومع ذلك، هناك علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين معدلات الفقر والتنمية المالية مما يعني أن التحسن في التنمية المالية سيؤدي إلى القضاء على معدلات الفقر. علاوة على ذلك، هناك علاقة سلبية غير معنوية بين التضخم والتنمية المالية . بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط–الأدنى، هناك علاقة سلبية معنوية بين معدلات الفقر، الإستثمار الأجنبى المباشر، الإنفاق الحكومى من جهة والتنمية المالية من جهة أخرى . ومع ذلك، كانت هناك علاقة إيجابية معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال البشرى، جودة المؤسسات، التضخم من جهة والتنمية المالية من جهة أخرى. أما فيما يتعلق يالدول الأقل نموا، فهناك علاقة سلبية معنوية بين الإستثمار الأجنبى المباشر، الإنفاق الحكومى، التضخم من جهة والتنمية المالية من جهة أخرى وكانت هناك علاقة إيجابية معنوية بين معدلات الفقر، الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال البشرى وجودة المؤسسات من جهة والتنمية المالية من جهة أخرى . من النتائج المتنوعة السابقة، لوحظ أن بعض المتغيرات المستقلة تعزز التنمية المالية مثل النمو الإقتصادى، رأس المال البشرى ، جودة المؤسسات لجميع الدول. فى حين أن هناك علاقة سلبية بين معدلات التضخم والتنمية المالية لجميع الدول بأستثناء البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. بالنسبة للإنفاق الحكومى، هناك علاقة إيجابية مع التنمية المالية في البلدان المتقدمة والدول ذات الدخل المتوسط–المرتفع حيث تؤدى الزيادة فى الإنفاق الحكومى إلى تعزيز التنمية المالية. بل على العكس من ذلك، هناك علاقة سلبية بين البلدان ذات الدخل المتوسط–الأدنى والأقل نموا، وقد يُعزى ذلك إلى طرق الإنفاق الحكومى غير الكفؤة.

وأخير تُظهر الجداول رقم 8 أ، ب، ج نتائج اختبار Dumitrescu Hurlin للسببية بين جميع المتغيرات فى البلدان المتقدمة والناشئة ومنخفضة الدخل والبلدان النامية. كما تعرض الأشكال 6.أ، ب، ج العلاقة السببية بين المتغيرات التابعة والمستقلة فى مجموعات الدول المختلفة. وأظهرت النتائج وجود علاقات سببية ثنائية الإتجاه أو أحادية الإتجاه بين المتغيرات المستقلة والتابعة والمستقلة وبعضها البعض كما هو موضح في الجداول 8.أ، ب، ج وكما في الأشكال 6.أ، ب، ج.

جدول رقم 4: نتائج جذور الوحدة وفقا Levin, Fu Lin, and Chu لكلا من التقاطع والتقاطع والإتجاه

Variable			All sample countries	Developed countries	Upper-middle developing countries	Lower-middle developing countries	Least developed countries
ln POV	Intercept	level	–1.0592	2.5284	–2.1658***	– 2.1326**	– 0.4322
		First Difference	–22.36***	–10.724***	-------	-------	– 12.037***
	Intercept &Trend	Level	0.10825	2.0225	–0.3587	–0.9047	– 0.4524
		First Difference	– 17.28***	– 8.7324***	–9.7700***	–6.4819***	– 9.1895***
Ln FD	Intercept	level	–11.6887***	–11.575***	–6.2425***	–2.0788**	– 2.8758***
		First Difference	-------	-------	-------	-------	-------
	Intercept &Trend	Level	–7.623***	–7.7353***	–1.1556	–0. 2651	– 5.5750***
		First Difference	--------	--------	–9.2711***	–5.9531***	--------
FDI	Intercept	level	–8.113***	– 4.8932***	–5.9005***	–4.3971***	– 0.6291
		First Difference	-------	-------	-------	-------	–10.504***
	Intercept &Trend	Level	– 5.4530***	– 3.2681***	–4.4967***	–2.6410***	0.3837
		First Difference	--------	--------	-------	-------	–6.7149***
Ln GDP	Intercept	level	– 6.296***	– 8.3369***	–3.5809***	–2.6348***	– 0.6055
		First Difference	-------	-------	-------	-------	– 6.4885***
	Intercept &Trend	Level	2.4846	– 3.1802***	1.6388	3.45729	3.3998
		First Difference	–11.3719***	-------	– 7.5805***	–3.2295***	– 5.9280***
ln HC	Intercept	level	–19.5786***	– 10.832***	– 10.1706***	–8.6300***	– 9.5026***
		First Difference	-------	-------	-------	-------	-------
	Intercept &Trend	Level	10.4356	2.2397	6.8513	3.0287	4.1464
		First Difference	–5.658***	– 9.2067***	–5.7306***	–6.2907***	– 4.3893***
ln IQ	Intercept	level	–3.4429***	– 1.9139**	–1.7691**	–1.4701*	– 1.7669**
		First Difference	-------	–10.7315***	–11.4804***	–11.2727	– 8.6395***
	Intercept &Trend	Level	– 0.1678	0.6462	–0.7465	–0.6110	0.4115
		First Difference	–16.056***	–7.7762***	–8.1698***	–9.8694***	–6.1413***
ln GE	Intercept	level	–3.5412***	– 0.5872	–2.4312***	–2.4860***	–1.6044*
		First Difference	-------	– 10.969***	-------	-------	–10.3866***
	Intercept &Trend	Level	–4.583***	1.0920	–2.4886***	–0.34817	–7.1123***
		First Difference	------	– 8.452***	------	–8.5051***	------
ln CPI	Intercept	level	–8.004***	– 5.006***	–7.7297***	–0.9027	– 1.5395*
		First Difference	-------	-------	-------	– 4.9281***	– 5.2844***
	Intercept &Trend	Level	12.5552***	– 0.6904	–15.5452***	0.8807	– 0.91168
		First Difference	--------	– 6.1480***	--------	–3.6794***	–3.5684***

جدول رقم 5: إختبار جذور الوحدة الجيل الثانى لكلا من التقاطع والتقاطع والإتجاهPesaran CIPS

Variable		All sample countries	Developed countries	Upper middle developing countries	Lower-middle developing countries	Least developed countries
ln POV	Constant	–1.1946***	–2.1550**	–1.1746***	–1.5935***	–1.2045***
	Constant &Trend	–2.2692***	–1.4047***	–2.0030***	–1.3132***	–2.1031***
ln FD	Constant	–2.0425**	–2.0103***	–2.1081**	–2.7048*	–2.8713*
	Constant &Trend	–2.2030***	–2.0179***	–1.8967***	–2.4168***	–2.3636***
FDI	Constant	–3.0521	–2.1367**	–2.1160**	–2.5665*	–1.6328***
	Constant& Trend	–2.2857***	–1.4977***	–2.1645***	–2.7362**	–2.2467***
Ln GDP	Constant	–1.9898***	–1.7971***	–1.5167***	–2.2711**	–2.0250***
	Constant& Trend	–1. 7901***	–1.8749***	–1.6560***	–1.5513***	–1.6459***
ln HC	Constant	–2.0093***	–1.6492***	–1.6979***	–1.9776***	–1.7690***
	Constant& Trend	–2.0701***	–2.0534***	–2.2219***	–1.74880***	–2.6652**
ln IQ	Constant	–1.6431***	–1.4680***	–1.4550***	–0.9546***	–1.8957***
	Constant& Trend	–2.7336*	–2.1045***	–1.3751***	–2.1041***	–1.9163***
ln GE	Constant	–1.9034***	–1.7629***	–1.9177***	–1.7517***	–1.9094***
	Constant& Trend	–1.8114***	–2.4617***	–2.4302***	–1.4724***	–1.3824***
ln CPI	Constant	–1.5416***	–1.3918***	–1.6654***	–1.3787***	–1.8334***
	Constant& Trend	–1.8267***	–1.7472***	–2.0070***	–1.2207***	–1.6543***

جدول رقم 6: تقديرات معلمات الأجل الطويل لتأثير المتغيرات المستقلة على معدل الفقر وفقا لنموذج PMG/ ARDL

Variable	All sample countries	Developed Countries	Upper-middle developing	Lower-middle developing	Least developed countries
ln FD	– 0.2071***	–0.0678***	–0.8605***	–0.1879***	–0.1623***
FDI	– 0.0024***	–0.0084***	–0.0417***	–0.0031***	–0.0013
ln GDP	0.0708***	–0.1289***	0.8398***	0.1880***	0.1420***
ln HC	– 0.3130***	–0.7675***	–3.4430***	–0.5177***	–0.3991***
ln IQ	0.2008***	0.3089***	–0.7961***	0.00192*	– 0.0006
ln GE	– 0.1130***	–0.1583***	–0.3014***	0.1417***	– 0.1030***
ln CPI	0.2012***	0.3107***	0.8972***	– 0.0265**	0.1452***

جدول رقم 7: تقديرات معلمات الأجل الطويل لتأثير المتغيرات المستقلة على التنمية المالية وفقا لنموذج PMG/ ARDL

Variable	All sample countries	Developed countries	Upper-middle developing	Lower-middle developing	Least develope countries
ln POV	–0.10278***	1.1506***	–0.0731**	–0.0410***	0.0494***
FDI	–0.0013***	0.0057***	0.0034***	–0.0054**	– 0.0092***
ln GDP	0.5345***	0.4543***	0.3802***	0.4213***	0.6596***
ln HC	0.1742***	2.9658***	0.1957***	2.3991***	0.0932*
ln IQ	0.0683***	0.8616***	0.0847***	0.0681***	0.0683***
ln GE	– 0.0960***	0.4461***	0.2440***	–0.0724***	–0.0871***
ln CPI	– 0.1730***	–1.0010***	–0.0157	0.2994***	–0.2393***

Note:***, ** & * denote significance at 1%, 5% and 10% levels respectively.

مصادر الجداول: إعداد الباحث

جدول رقم 8 أ: نتائج إختبارات علاقات السببية لمتغيرات الدراسة للدول المتقدمة وفقا لإختبار Dumitrescu Hurlin

Null Hypothesis	W-Stat.	Z-Stat.	Prob.	Conclusion
Ln FD ⇏ Ln POV	3.6685	3.4926	0.0005	FD ↔ POV
Ln POV ⇏ Ln FD	3.3275	2.6693	0.0076	
FDI ⇏ Ln POV	2.9763	1.8210	0.0686	POV → FDI
Ln POV ⇏ FDI	3.1933	2.3451	0.0190	
Ln GDP ⇏ Ln POV	4.5513	5.6247	2.E-08	GDP → POV
Ln POV ⇏ Ln GDP	3.0201	1.9269	0.0540	
Ln HC ⇏ Ln POV	3.6384	3.4200	0.0006	HC↔ POV
Ln POV ⇏ Ln HC	3.1014	2.1231	0.0337	
Ln IQ ⇏ Ln POV	4.5199	5.5488	3.E-08	IQ → POV
Ln POV ⇏ Ln IQ	2.8815	1.5920	0.1114	
Ln GE ⇏ Ln POV	3.7121	3.5979	0.0003	GE→ POV
Ln POV ⇏ Ln GE	2.8404	1.4928	0.1355	
Ln CPI ⇏ Ln POV	5.2175	7.2335	5.E-13	CPI ↔ POV
Ln POV ⇏ Ln CPI	3.2898	2.5782	0.0099	
FDI ⇏ Ln FD	2.8468	1.5082	0.1315	FD → FDI
Ln FD ⇏ FDI	3.2726	2.5366	0.0112	
Ln GDP ⇏ Ln FD	4.1972	4.7694	2.E-06	GDP ↔ FD
Ln FD ⇏ Ln GDP	3.1612	2.2676	0.0234	
Ln HC ⇏ Ln FD	3.9441	4.1582	3.E-05	HC →FD
Ln FD ⇏ Ln HC	2.4872	0.6400	0.5222	
Ln IQ ⇏ Ln FD	3.2663	2.5215	0.0117	IQ ↔ FD
Ln FD ⇏ Ln IQ	3.6269	3.3922	0.0007	
Ln GE ⇏ Ln FD	2.8223	1.4492	0.1473	GE ⇏ FD
Ln FD ⇏ Ln GE	2.8281	1.4630	0.1435	
Ln CPI ⇏ Ln FD	4.5543	5.6319	2.E-08	CPI ↔ FD
Ln FD ⇏ Ln CPI	3.8956	4.0412	5.E-05	
Ln GDP ⇏ FDI	2.4207	0.4792	0.6318	FDI → GDP
FDI ⇏ Ln GDP	3.1102	2.1443	0.0320	
Ln HC ⇏ FDI	2.3641	0.3426	0.7319	HC ⇏ FDI
FDI ⇏ Ln HC	1.7580	-1.1212	0.2622	
Ln IQ ⇏ FDI	2.9796	1.8291	0.0674	FDI → IQ
FDI ⇏ Ln IQ	3.3827	2.8024	0.0051	
Ln GE ⇏ FDI	2.0700	-0.3675	0.7132	GE ⇏ FDI
FDI ⇏ Ln GE	2.8607	1.5419	0.1231	
Ln CPI ⇏ FDI	3.5591	3.2285	0.0012	CPI → FDI
FDI ⇏ CPI	2.5515	0.7953	0.4265	
Ln HC ⇏ Ln GDP	4.5680	5.6650	1.E-08	HC → GDP
Ln GDP ⇏ Ln HC	2.0037	-0.5277	0.5977	
Ln IQ ⇏ Ln GDP	3.6475	3.4420	0.0006	IQ ↔ GDP
Ln GDP ⇏ Ln IQ	4.2113	4.8035	2.E-06	
Ln GE ⇏ Ln GDP	2.9491	1.7554	0.0792	GDP → GE
Ln GDP ⇏ Ln GE	3.6627	3.4786	0.0005	
Ln CPI ⇏ Ln GDP	7.4143	12.539	0.0000	CPI ↔ GDP
Ln GDP ⇏ Ln CPI	6.4733	10.266	0.0000	
Ln IQ ⇏ Ln HC	3.0233	1.9345	0.0531	HC → IQ
Ln HC ⇏ Ln IQ	5.4303	7.7475	9.E-15	
Ln GE ⇏ Ln HC	2.4574	0.5680	0.5700	HC → GE
Ln HC ⇏ Ln GE	3.0110	1.9050	0.0568	
Ln CPI ⇏ Ln HC	3.5815	3.2826	0.0010	CPI ↔ HC
Ln HC ⇏ Ln CPI	4.0368	4.3820	1.E-05	
Ln GE ⇏ Ln IQ	2.6139	0.9460	0.3442	GE ⇏ IQ
Ln IQ ⇏ Ln GE	2.7422	1.2557	0.2092	
Ln CPI ⇏ Ln IQ	4.7608	6.1306	9.E-10	CPI ↔ IQ
Ln IQ ⇏ Ln CPI	3.4503	2.9657	0.0030	
Ln CPI ⇏ Ln GE	6.1651	9.5220	0.0000	CPI→ GE
Ln GE ⇏ Ln CPI	2.8006	1.3967	0.1625	

يشير الرمز ⇏ لعدم وجود علاقة سببية. والرمز↔ لوجود علاقة سببية فى الإتجاهين والرمز → لوجود علاقة سببية فى إتجاه واحد

المصدر: إعداد الباحث

دول رقم 8 ب: نتائج إختبارات علاقات السببية لمتغيرات الدراسة للدول الناشئة وفقا لإختبار Dumitrescu Hurlin

Null Hypothesis	W-Stat.	Z-Stat.	Prob.	Conclusion
Ln FD ⇏ Ln POV	4.0217	5.0698	4.E-07	FD ↔ POV
Ln POV ⇏ Ln FD	3.9817	4.9573	7.E-07	
FDI ⇏ Ln POV	2.8808	1.8554	0.0635	POV ⇏ FDI
Ln POV ⇏ FDI	2.6640	1.2446	0.2133	
Ln GDP ⇏ Ln POV	6.0889	10.894	0.0000	GDP → POV
Ln POV ⇏ Ln GDP	2.9118	1.9429	0.0520	
Ln HC ⇏ Ln POV	4.4440	6.2598	4.E-10	HC→ POV
Ln POV ⇏ Ln HC	2.8102	1.6566	0.0976	
Ln IQ ⇏ Ln POV	3.8585	4.6100	4.E-06	IQ ↔ POV
Ln POV ⇏ Ln IQ	3.4451	3.4453	0.0006	
Ln GE ⇏ Ln POV	3.1824	2.7054	0.0068	GE ↔ POV
Ln POV ⇏ Ln GE	5.0245	7.8953	3.E-15	
Ln CPI ⇏ Ln POV	6.0926	10.905	0.0000	CPI ↔ POV
Ln POV ⇏ Ln CPI	3.7482	4.2992	2.E-05	
FDI ⇏ Ln FD	3.5066	3.6186	0.0003	FDI ↔ FD
Ln FD ⇏ FDI	4.1113	5.3224	1.E-07	
Ln GDP ⇏ Ln FD	5.3271	8.7479	0.0000	GDP ↔ FD
Ln FD ⇏ Ln GDP	4.3644	6.0355	2.E-09	
Ln HC ⇏ Ln FD	6.4214	11.831	0.0000	HC →FD
Ln FD ⇏ Ln HC	2.6663	1.2512	0.2109	
Ln IQ ⇏ Ln FD	5.2209	8.4486	0.0000	IQ → FD
Ln FD ⇏ Ln IQ	2.8966	1.9001	0.0574	
Ln GE ⇏ Ln FD	2.8977	1.9032	0.0570	FD → GE
Ln FD ⇏ Ln GE	4.1070	5.3104	1.E-07	
Ln CPI ⇏ Ln FD	6.6297	12.418	0.0000	CPI ↔ FD
Ln FD ⇏ Ln CPI	4.7304	7.0666	2.E-12	
Ln GDP ⇏ FDI	3.6318	3.9714	7.E-05	GDP → FDI
FDI ⇏ Ln GDP	2.6881	1.3125	0.1894	
Ln HC ⇏ FDI	3.0613	2.3639	0.0181	HC → FDI
FDI ⇏ Ln HC	2.1054	-0.3292	0.7420	
Ln IQ ⇏ FDI	2.9871	2.1549	0.0312	IQ → FDI
FDI ⇏ Ln IQ	2.3209	0.2780	0.7810	
Ln GE ⇏ FDI	3.2897	3.0075	0.0026	GE → FDI
FDI ⇏ Ln GE	2.4144	0.5414	0.5882	
Ln CPI ⇏ FDI	3.7698	4.3602	1.E-05	CPI ↔ FDI
FDI ⇏ CPI	4.2000	5.5724	3.E-08	
Ln HC ⇏ Ln GDP	6.0049	10.657	0.0000	HC ↔ GDP
Ln GDP ⇏ Ln HC	6.6438	12.458	0.0000	
Ln IQ ⇏ Ln GDP	3.5076	3.6215	0.0003	IQ ↔ GDP
Ln GDP ⇏ Ln IQ	4.5174	6.4665	1.E-10	
Ln GE ⇏ Ln GDP	3.6284	3.9618	7.E-05	GE ↔ GDP
Ln GDP ⇏ Ln GE	6.6092	12.360	0.0000	
Ln CPI ⇏ Ln GDP	7.6043	15.164	0.0000	CPI ↔ GDP
Ln GDP ⇏ Ln CPI	16.260	39.551	0.0000	
Ln IQ ⇏ Ln HC	3.3641	3.2172	0.0013	IQ ↔ HC
Ln HC ⇏ Ln IQ	4.9806	7.7715	8.E-15	
Ln GE ⇏ Ln HC	2.3976	0.4941	0.6213	HC → GE
Ln HC ⇏ Ln GE	5.4250	9.0236	0.0000	
Ln CPI ⇏ Ln HC	4.2358	5.6732	1.E-08	CPI ↔ HC
Ln HC ⇏ Ln CPI	8.7435	18.373	0.0000	
Ln GE ⇏ Ln IQ	2.8155	1.6716	0.0946	IQ → GE
Ln IQ ⇏ Ln GE	3.9678	4.9182	9.E-07	
Ln CPI ⇏ Ln IQ	6.1289	11.007	0.0000	CPI ↔ IQ
Ln IQ ⇏ Ln CPI	5.3660	8.8573	0.0000	
Ln CPI ⇏ Ln GE	6.1281	11.005	0.0000	CPI↔ GE
Ln GE ⇏ Ln CPI	4.9697	7.7409	1.E-14	

يشير الرمز ⇏ لعدم وجود علاقة سببية. والرمز↔ لوجود علاقة سببية فى الإتجاهين والرمز → لوجود علاقة سببية فى إتجاه واحد

المصدر : إعداد الباحث

جدول رقم 8 ج: نتائج إختبارات علاقات السببية لمتغيرات الدراسة للدول النامية والأقل نموا وفقا لإختبار Dumitrescu Hurlin

Null Hypothesis	W-Stat.	Z-Stat.	Prob.	Conclusion
Ln FD ⇏ Ln POV	4.1234	5.6748	1.E-08	FD ↔ POV
Ln POV ⇏ Ln FD	3.0017	2.3268	0.0200	
FDI ⇏ Ln POV	3.5046	3.8279	0.0001	FDI ↔ POV
Ln POV ⇏ FDI	3.0978	2.6136	0.0090	
Ln GDP ⇏ Ln POV	4.2584	6.0778	1.E-09	GDP ↔ POV
Ln POV ⇏ Ln GDP	3.3082	3.2417	0.0012	
Ln HC ⇏ Ln POV	4.8495	7.8424	4.E-15	HC→POV
Ln POV ⇏ Ln HC	2.1809	-0.1234	0.9018	
Ln IQ ⇏ Ln POV	2.8096	1.75334	0.0795	IQ ⇏ POV
Ln POV ⇏ Ln IQ	2.6988	1.42246	0.1549	
Ln GE ⇏ Ln POV	2.3604	0.4123	0.6801	POV→ GE
Ln POV ⇏ Ln GE	3.1490	2.7663	0.0057	
Ln CPI ⇏ Ln POV	5.5422	9.9099	0.0000	CPI ↔ POV
Ln POV ⇏ Ln CPI	2.9084	2.0483	0.0405	
FDI ⇏ Ln FD	2.8176	1.7771	0.0756	FDI ⇏ FD
Ln FD ⇏ FDI	2.6966	1.4159	0.1568	
Ln GDP ⇏ Ln FD	6.4285	12.556	0.0000	GDP ↔ FD
Ln FD ⇏ Ln GDP	3.1168	2.6703	0.0076	
Ln HC ⇏ Ln FD	5.5112	9.8175	0.0000	HC ↔ FD
Ln FD ⇏ Ln HC	3.5001	3.8143	0.0001	
Ln IQ ⇏ Ln FD	2.8411	1.8475	0.0647	FD → IQ
Ln FD ⇏ Ln IQ	3.4535	3.6754	0.0002	
Ln GE ⇏ Ln FD	2.9562	2.1908	0.0285	GE ↔ FD
Ln FD ⇏ Ln GE	4.9786	8.2278	2.E-16	
Ln CPI ⇏ Ln FD	5.2851	9.1426	0.0000	CPI ↔ FD
Ln FD ⇏ Ln CPI	3.1458	2.7567	0.0058	
Ln GDP ⇏ FDI	2.4192	0.5878	0.5567	FDI → GDP
FDI ⇏ Ln GDP	3.3787	3.4522	0.0006	
Ln HC ⇏ FDI	3.2112	2.9520	0.0032	HC → FDI
FDI ⇏ Ln HC	2.4786	0.7653	0.4441	
Ln IQ ⇏ FDI	2.9254	2.0990	0.0358	IQ → FDI
FDI ⇏ Ln IQ	2.4964	0.8185	0.4131	
Ln GE ⇏ FDI	3.3235	3.2874	0.0010	GE ↔ FDI
FDI ⇏ Ln GE	3.2796	3.1561	0.0016	
Ln CPI ⇏ FDI	3.2681	3.1219	0.0018	CPI → FDI
FDI ⇏ CPI	2.4881	0.7937	0.4274	
Ln HC ⇏ Ln GDP	5.3335	9.2870	0.0000	HC ↔ GDP
Ln GDP ⇏ Ln HC	4.7718	7.6104	3.E-14	
Ln IQ ⇏ Ln GDP	3.6055	4.1289	4.E-05	IQ ↔ GDP
Ln GDP ⇏ Ln IQ	3.3577	3.3893	0.0007	
Ln GE ⇏ Ln GDP	2.9403	2.1434	0.0321	GE ↔ GDP
Ln GDP ⇏ Ln GE	6.1165	11.624	0.0000	
Ln CPI ⇏ Ln GDP	4.7785	7.6303	2.E-14	CPI ↔ GDP
Ln GDP ⇏ Ln CPI	4.9553	8.1582	4.E-16	
Ln IQ ⇏ Ln HC	2.7704	1.6363	0.1018	HC → IQ
Ln HC ⇏ Ln IQ	4.3821	6.4470	1.E-10	
Ln GE ⇏ Ln HC	2.5630	1.0171	0.3091	HC → GE
Ln HC ⇏ Ln GE	6.1059	11.593	0.0000	
Ln CPI ⇏ Ln HC	5.2832	9.1367	0.0000	CPI ↔ HC
Ln HC ⇏ Ln CPI	5.7441	10.513	0.0000	
Ln GE ⇏ Ln IQ	3.3208	3.2791	0.0010	GE ↔ IQ
Ln IQ ⇏ Ln GE	3.6934	4.3915	1.E-05	
Ln CPI ⇏ Ln IQ	3.6394	4.2301	2.E-05	CPI ↔ IQ
Ln IQ ⇏ Ln CPI	3.7787	4.6459	3.E-06	
Ln CPI ⇏ Ln GE	6.2825	12.118	0.0000	CPI→ GE
Ln GE ⇏ Ln CPI	2.6094	1.1557	0.2478	

يشير الرمز ⇏ لعدم وجود علاقة سببية. والرمز↔ لوجود علاقة سببية فى الإتجاهين والرمز → لوجود علاقة سببية فى إتجاه واحد

المصدر : إعداد الباحث

شكل 6 أ ، ب ، ج :علاقات السببية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

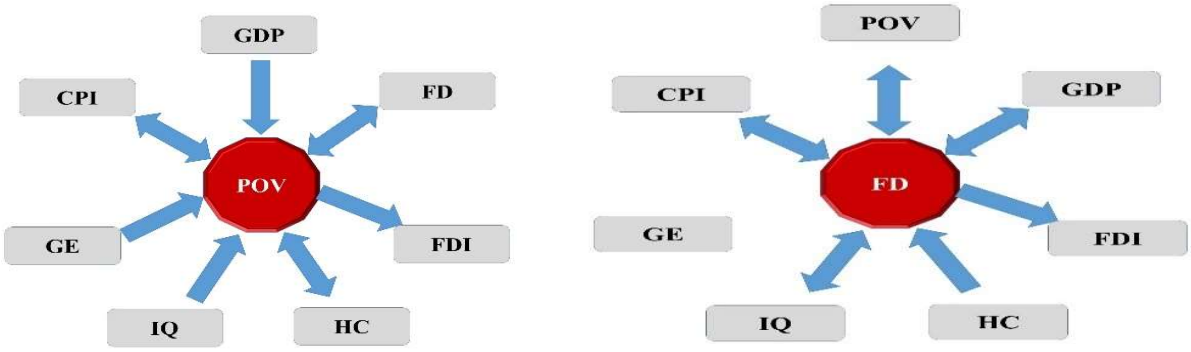

شكل6 – أ : علاقات السببية بين POV , FD كمتغيرات تابعة والمتغيرات المستقلة للدول المتقدمة

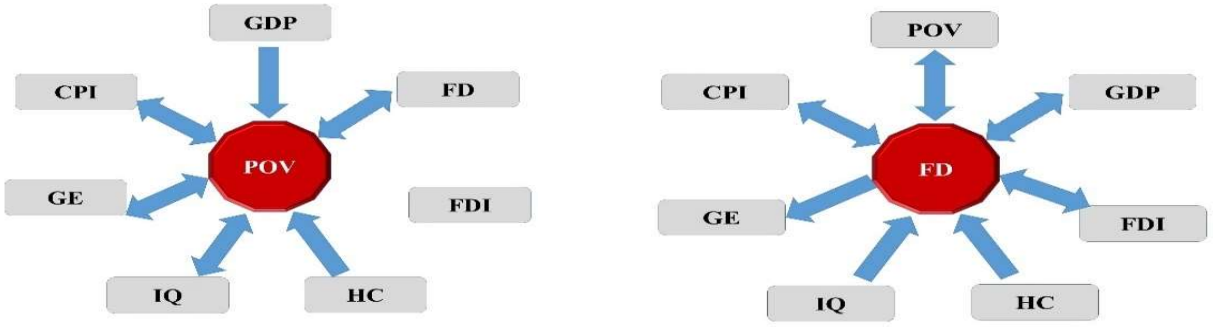

شكل 6 –ب:علاقات السببية بين POV, FD كمتغيرات تابعة والمتغيرات المستقلة للدول الناشئة

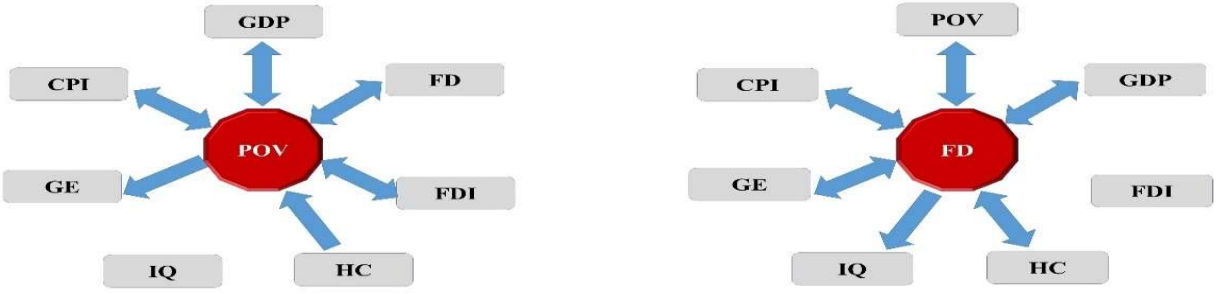

شكل 6–ج: علاقات السببية بين POV , FD كمتغيرات تابعة والمتغيرات المستقلة للدول النامية والدول الأقل نموا

علاقة سببية فى الإتجاهين ⟷

علاقة سببية فى إتجاه واحد ⟶

5. النتائج

تهدف الورقة البحثية إلى إختبار تأثيرالتنمية المالية، الإستثمار الأجنبى المباشر، الناتج المحلى الإجمالى، رأس المال البشرى، الإنفاق الحكومى ومعدلات التضخم على معدلات الفقر فى الدول المتقدمة، الدول الناشئة ، الدول النامية والدول الأقل نموا لعدد 142 دولة تشمل جميع مناطق العالم للفترة من 1995 إلى 2021. كما تهدف الدراسة إلى قياس تأثير معدلات الفقر ، الإستثمار الأجنبى المباشر، الناتج المحلى الإجمالى، رأس المال البشرى، الإنفاق الحكومى ومعدلات التضخم على التنمية المالية. وأخيرا تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة التبادلية بين معدلات الفقر، التنمية المالية. تم إستخدام العديد من الأساليب القياسية مثل إختبارات جذور الوحدة من الجيل الأول والجيل الثانى، PMG/ ARDL لمتغيرات الدراسة وأيضا إختبار Dumitrescu Hurlin للسببية لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة لنماذج الدراسة.

أظهرت نتائج النموذج الأول حول تأثير المتغيرات المستقلة على معدلات الفقر أن أى تحسن فى مؤشرات التنمية المالية ورأس المال البشرى والإستثمار الأجنبى المباشر تؤدى إلى خفض معدلات الفقر لجميع مجموعات الدول محل الدراسة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة مؤشرات جودة المؤسسات وزيادة الإنفاق الحكومى يؤدى لخفض معدلات الفقر فى بعض مجموعات الدول وزيادة معدلات الفقر لمجموعات دول أخرى. كما أظهرت نتائج النموذج الثانى حول تأثير المتغيرات المستقلة على التنمية المالية أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى ورأس المال البشرى وجودة المؤسسات تؤدى لتحسن مؤشرات التنمية المالية بينما خفض معدلات الفقر والتضخم تؤدى لتحسن مؤشرات التنمية المالية. على النقيض، يؤدى الإنفاق الحكومى إلى تحسن مؤشرات التنمية المالية لبعض مجموعات الدول وتدهوره لمجموعات أخرى من الدول كما تم تفسيره. وأخيرا أظهرت نتائج علاقات السببية بين المتغيرات التابعة والمستقلة إلى وجود علاقات سببية فى الإتجاهين أو فى إتجاه واحد بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة أو بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض كما هو موضح فى الجداول 8 أ، ب، ج.

توصى الدراسة بأن يقوم صانعى السياسة والسلطات بالتركيز على الدور الحيوى الذى تلعبه مؤشرات التنمية المالية ومؤشرات جودة المؤسسات ورأس المال البشرى للحد من معدلات الفقر. وأيضا تهيئة المناخ الملائم لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإتباع سياسات وإستراتيجيات تهدف لزيادة فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومى وخفض معدلات التضخم للحد من معدلات الفقر فى مجموعات دول الدراسة وبالأخص فى الدول النامية والدول الأقل نموا (الدول ذات الدخل المتوسط– الأدنى والدول ذات الدخل المنخفض).

References

Akinlo, T., & Dada, J.T. (2021). The moderating effect of foreign direct investment on environmental degradation-poverty reduction nexus: evidence from sub-Saharan African countries. Environment, *Development and Sustainability*, 23, 15764–15784. https://doi.org/10.1007/s10668-021-01315-1

Anderson, W., Jalles d'Orey, M.A., Duvendack, M., & Esposito, L. (2017). Does Government Spending Affect Income Poverty? A Meta-regression Analysis. *World Development*, 103, 60–71. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.10.006

Appiah, M., Frowne, D.I., & Tetteh, D. (2020). Re-examining the Nexus Between Financial Development and Poverty Reduction: Evidence from Emerging Economies. *Applied Economics Journal*, 27 (2), 125–144. http://dx.doi.org/10.22004/ag.econ.334656

Appiah-Otoo, I., & Song, N. (2021). The impact of fintech on poverty reduction: Evidence from China. Sustainability (Switzerland), 13(9), 1–13. https://doi.org/10.3390/su13095225

Appiah-Otoo, I., Chen, X., Song, N., & Dumor, K. (2022). Financial development, institutional improvement, poverty reduction: The multiple challenges in West Africa. *Journal of Policy Modeling*, 44, 1692–1312. https://doi.org/10.1016/j.jpolmod.2022.11.002

Attanasio, O., Meghir, C., & Nix, E. (2017). Human capital growth and poverty: Evidence from Ethiopia and Peru. *Review of Economic Dynamics*, 25, 234 – 259. https://dx.doi.org/10.1016/j.red.2017.02.002

Bayar, Y. (2017). Financial development and poverty reduction in emerging market economies. Panoeconomicus, 64 (5), 593-606. https://doi.org/10.2298/PAN150403014B

Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. (2007) Finance, inequality and the poor. *Journal of Economic Growth*, 12 (1), 27–49. https://doi.org/10.1007/s10887-007-9010-6

Boukhatem, J. (2015). Assessing the direct effect of financial development on poverty reduction in a panel of low- and middle-income countries. *Research in International Business and Finance*, 37, 214–230. https://dx.doi.org/10.1016/j.ribaf.2015.11.008

Chemli, L. (2014). The nexus among financial development and poverty reduction: An application of ARDL approach from the MENA region. *Journal of Economics and Development Studies*. 2(4), 125–134. http://dx.doi.org/10.15640/jeds.v2n4a9

Dhrifi, A. (2015). Financial development and the growth–inequality–poverty triangle: A comparative study between developed and developing countries. *Journal of the Knowledge Economy*, 6 (4), 1163–1176. https://doi.org/10.1007/s13132-014-0200-0

Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K., (2016). Financial development and poverty reduction in developing countries: New evidence from banks and microfinance institutions. *Review of Development Finance*. 6, 82–90. https://dx.doi.org/10.1016/j.rdf.2016.06.002

Gnangnon, S.K. (2021). Effect of poverty on financial development: Does trade openness matter? *The* Quarterly *Review of Economics and Finance*, 82, 97–112. https://doi.org/10.1016/j.qref.2021.08.002

Haan, J., Pleninger, R., & Sturm, J.E. (2021). Does Financial Development Reduce the Poverty Gap? *Social Indicators Research*, 161, 1–27. https://doi.org/10.1007/s11205-021-02705-8

Inoue, T. (2017). Financial development, remittances, and poverty reduction: Empirical evidence from a macroeconomic viewpoint. *Journal of Economics and Business*, 96, 59–68. https://doi.org/10.1016/j.jeconbus.2017.12.001

International Monetary Fund Financial development database. Retrieved from Financial Development - Copy of Query - IMF Data on 25th September 2023.

Jalilian, H., & Kirkpatrick, C. (2002). Financial development and poverty reduction in developing countries. *International Journal of Finance and Economics*, 7, 97–108. https://doi.org/10.1002/ijfe.179

Jauch, S., & Watzka, S. (2016). Financial development and income inequality: a panel data approach. *Empirical* Economics, 51 (1), 291–314. https://doi.org/10.1007/S00181-015-1008-X/TABLES/7.

Jeanneney, S.G., & Kpodar, K. (2008). Financial development and poverty reduction: Can there be a benefit without a cost? *The Journal of Development Studies*, 47 (1), 143–163. https://doi.org/10.1080/00220388.2010.506918

Johansson, A. C., Wang, X. (2012). Financial sector policies, poverty and inequality. Working Paper CERC-CCER Conference No. 24/September (2012)

Kaidi, N., Mensi, S., & Ben Amor, M. (2018). Financial Development, Institutional Quality and Poverty Reduction: Worldwide Evidence. *Social Indicator Research*, 141, 131–156. https://doi.org/10.1007/s11205-018-1836-0

Kaidi, N., & Mensi, S. (2019). Financial Development, Income Inequality, and Poverty Reduction: Democratic Versus Autocratic Countries. *Journal of the Knowledge Economy*, 11,1358–1381. https://doi.org/10.1007/s13132-019-00606-3

Levin, A., Lin, C.F., & Chu, S.J. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties. Journal *of Econometrics,* 108 (1), 1–24. https://doi.org/10.1016/S0304-4076(01)00098-7

Magombeyi, M.T., & Odhiambo, N.M. (2018). Dynamic impact of FDI inflows on poverty reduction: Empirical evidence from South Africa. *Sustainable Cities and Society*, 39, 519–526. https://doi.org/10.1016/j.scs.2018.03.020

Masduki, U., Rindayati. W., & Mulatsih, S. (2022) How can quality regional spending reduce poverty and improve human development index? *Journal of Asian Economics*, 82, 101515, 1–9. https://doi.org/10.1016/j.asieco.2022.101515

North, D.C. (1990). Institutions, institutional change and economic performance. https://doi.org/10.1017/ cbo9781139175302.016

Olopade, B.C., Okodua, H., Oladosun, M., Asaleye, A.J. (2019). Human capital and poverty reduction in OPEC member-countries. *Heliyon*, 5, e02279, 1–7. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2019.e02279

Perera, L.D.H., & Lee, G.H.Y. (2013). Have economic growth and institutional quality contributed to poverty and inequality reduction in Asia? *Journal of Asian Economics*, 27, 71–86. https://dx.doi.org/10.1016/j.asieco.2013.06.002

Perez-Moren, S. (2011). Financial development and poverty in developing countries: A causal analysis. *Empirical* Economics, 41(1), 57–80. http://doi.org/10.1007/s00181-010-0392-5

Pesaran, M.H. (2007). A simple panel unit root test in the presence of cross-section dependence. *Journal of Applied* Econometrics, 22, 265–312. http://doi.org/10.1002/jae.951

Pesaran, M.H., Shin, Y., & Ron, P.S. (1999). Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. Journal *of the American Statistical Association*, 94 (446), 621-634. http://doi.org/10.2307/2670182

Sehrawat, M., & Giri, A.K. (2015). Financial development, poverty and rural–urban income inequality: Evidence from South Asian countries. *Quality & Quantity*,50(2), 577–590. https://doi.org/10.1007/s11135-015-0164-6

Seven, U., & Coskun, Y. (2016). Does financial development reduce income inequality and poverty? Evidence from emerging countries. *Emerging Markets Review*, 26, 34 – 63. https://dx.doi.org/10.1016/j.ememar.2016.02.002

Shahbaz, M. (2009). Financial performance and earnings of poor people: A case study of Pakistan. Journal of Yasar University, 4 (16), 2557–2572.

Shahbaz, M., & Ur Rehman, I. (2013). Multivariate-based Granger causality between financial deepening and poverty: The case of Pakistan. *Quality & Quantity*, 48(6), 3221–3241. https://doi.org/10.1007/s11135-013-9952-z

Shastri, S., Giri, A.K., & Mohapatra, G. (2022). Foreign capital inflows and poverty linkages in South Asia: Do the forms of capital inflows matter? *Economic Systems*, 46, 101018:1–13.https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2022.101018

Singh, B.P., (2021). Institutional quality and poverty reduction in BRICS. *Poverty & Public Policy*, 13 (4),1–16. https://doi.org/10.1002/pop4.327

Singh, R.J., & Huang, Y. (2011). Financial deepening, property rights, and poverty: Evidence from Sub-Saharan Africa IMF Working Papers, WP/11/196, 1–31. https://doi.org/10.5089/9781462305230.001

The Sustainable Development Goals Report 2023 report. Retrieved from: The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023_0.pdf (un.org)

Topalli, M., Papavangjeli, M., Ivana, S., & Ferra, B. (2021). The impact of foreign direct investments on poverty reduction in the Western Balkans. *Economics*, 15, 129–149. https://doi.org/10.1515/econ-2021-0008

United nation development program Human development database available Retrieved from Documentation and downloads | Human Development Reports (undp.org) on 21st September 2023

World Bank database Retrieved from World Development Indicators | Databank (worldbank.org) on 23rd September 2023.

Zhang, R., Ben Naceur, S. (2018). Financial development, inequality, and poverty: Some international evidence. International *Review of Economics and Finance*, 61, 1 -16. https://doi.org/10.1016/j.iref.2018.12.015